أطر معالجة الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١
"دراسة تحليلية لصحيفة المصرى اليوم"

د. ثروت فتحي كامل(*)

مقدمة:

تعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نقطة فاصلة في حياة مصر والمصريين، وتمثل مرحلة مهمة وجديدة في حاضر الوطن ومستقبله، إذ تغيرت الحياة والأوضاع ولم تعد كما كانت من قبل، بعد أن شارك غالبية المصريين وقطاعات واسعة من الشعب في الثورة على نظام الرئيس "مبارك" الذي استمر من عام ١٩٨١ حتى سقوطه في ١١ فبراير ٢٠١١، بفضل ثورة شعبية كان طليعتها الشباب، والتحقت بها الأجيال الأكبر سناً، وناصرها جموع الشعب المصري وشاركت فيها المرأة المصرية جنباً إلى جنب مع الرجل، بالإضافة إلى جميع شرائح المجتمع المصري من أبناء الشرائح الغنية إلى المعدمين، وقدمت شهداءها منها جميعاً في نسيج وطني صهر الشعب في وحدة وطنية فريدة.

جاءت ثورة الشعب لتغيير أوضاع فاسدة استمرت عقوداً، دُمرت خلالها البنية الدستورية والتشريعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر طيلة ثلاثين عاماً، واحُتكرت فيها السلطة والثروة وحرمت الشعب منهما.

ولم تكن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حلاً للأزمات في مصر، فالثورات يعقبها أوقات صعبة وأزمات عديدة، حيث ظهرت العديد من الأزمات القانونية في مصر عقب نجاح الثورة منها: محاكمة "مبارك" ورموز النظام السابق، واستعادة الأموال المنهوبة، وحصار المحكمة الدستورية العليا، والإعلانات الدستورية، النائب العام.

وسقط أثناء أحداث الثورة المئات من الشهداء والمصابين، وبرزت قضايا الحريات الإعلامية، بالإضافة إلى الأزمات التى صاحبت إعداد دستور جديد للبلاد حتى الإنتهاء منه والإستفتاء عليه والعمل به. وظهرت أيضاً العديد من الأزمات الاقتصادية ومنها: تراجع الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية، وأزمة السولار والبنزين، والتفاوض على قرض من صندوق النقد الدولى، وإعادة هيكلة الدعم، والمطالبة بحد أدنى للأجور.

(*) الأستاذ المساعد بقسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية - جامعة القاهرة.

ويضاف إلى الأزمات السابقة أزمة المجلسين التشريعيين (الشعب والشورى)، والأزمات المتصلة بأخونة مفاصل الدولة، وأزمة الانفلات الأمنى والأوضاع في سيناء، والأزمات المتصلة بالعلاقات المصرية مع سوريا وإيران وقطر والولايات المتحدة الأمريكية.

وأدت الأزمات السابقة - مع غياب إدارة رشيدة من القائمين على شئون البلاد، والفشل في اختيار أولويات صحيحة قائمة على رؤى وسياسات وخطط زمنية تقود إلى تحقيق أهداف الثورة وإلى السيطرة على الأزمات ووضع حلول لها، وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية - إلى تزايد الأزمات وتراكمها وتنوعها وتعقدها الأمر الذى هدد كيان الدولة ووجودها.

وتسعى الدراسة الحالية إلى تناول الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتحليلها باستخدام نظرية الأطر الإعلامية.

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين رئيسيين الأول يتعلق بالدراسات التي تناولت قضايا ذات ارتباط وثيق بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وسوف نتناولها بالتفصيل، والمحور الثاني يتصل بالدراسات التي استخدمت نظرية الأطر الإعلامية في الأزمات، وسيتم عرض الدراسات بدءاً من الأحدث إلى الأقدم.

أولاً: الدراسات التى تناولت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

نبيل عبد الفتاح (٢٠١٣) النخبة والثورة الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية: تسعى الدراسة إلى تحليل عدد من الظواهر والقضايا والاشكاليات والأزمات التى ظهرت في إطار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتتناول الصراع الذى يدور حول روح الأمة وطبيعة الدولة والتقاليد السياسية والدستورية.

تشير الدراسة إلى الضعف البنيوى في تكوين القوى المدنية وأبرز نقاط الضعف تتمثل في الصراعات الشخصية بين بعض قادتها وعدم وضوح الرؤى إزاء حجم ونوعية التغير الاجتماعى في البلاد، لا سيما بين الأجيال الجديدة، وغلبة الشعارات السياسية العامة على البرامج السياسية والحزبية، وضعف النزعة لبناء الائتلافات السياسية الحادة بين الجماعات والأحزاب الصغيرة محدودة العضوية التى تنتمى إلى ذات المرجعيات السياسية والايديولوجية، الشيخوخة السياسية لبعض الأحزاب القديمة وقادتها وجمود في مستوياتها القيادية، وتجاوز الواقع الموضوعى

لبرامجها وشعاراتها العامة، وعدم القدرة على تيسير الخطاب السياسى الأمر الذى يشكل إعاقة اتصالية مع القطاعات الجماهيرية الواسعة من الفلاحين والعمال وبعض أبناء الشرائح الوسطى الصغيرة، لانتشار الأمية وضعف مستويات التعليم، وافتقار بعض الأحزاب إلى بناء قواعد وشبكات اجتماعية.

وتوضح الدراسة أن إعادة تأسيس الدولة والجمهورية المصرية ضرورة لكى تتعافى من عللها وأمراضها في ظل التسلطية السياسية المستمرة لكى تنتقل إلى دولة الأمل والديمقراطية وحقوق الإنسان.

دراسة إيمان محمد حسنى عبد الله (٢٠١٢)[٢] الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية دراسة في الإعلام والرأى العام. ترصد الدراسة ارهاصات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتسعى لتأسيس وضعية نظرية لطبيعة علاقة وسائل الإعلام بالحركات السياسية والاجتماعية، والكشف عن تأطير الصحف لأنشطة الحركات الاجتماعية والسياسية بالتطبيق على عينة من الحركات الاحتجاجية في الفترة من منتصف ٢٠٠٦ إلى منتصف ٢٠٠٩. تناولت الدراسة دور الإعلام في عملية التغيير الاجتماعى والسياسى، وعلاقة الشباب بعملية التغيير الاجتماعى، ونماذج الاحتجاج لا سيما: الأخوان المسلمين وكفاية والقضاة والحركة العمالية وحركة أساتذة الجامعات، وخصوصية تجربة الاحتجاج المصرية حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

تضمنت الدراسة جانباً تطبيقياً على عينة ممثلة من الشباب المصرى قوامها ٥٠٠ مفردة في الفئة العمرية من ١٨ إلى ٣٥ عاماً في ثلاث محافظات هى القاهرة، الدقهلية، أسيوط، ومن أبرز نتائج الدراسة ما يلى:

- تبنت صحيفتا "الأهرام" و "روزاليوسف" أطراً تدعم بقاء واستمرار الأوضاع والنظم القائمة، وهى الأطر القانونية والأمنية والاقتصادية والفردية وأطر الواجبات المهنية والوطنية، في حين تبنت الصحف الحزبية والخاصة أطر تميل إلى تأييد الإصلاح والتغيير.
- انتهجت صحيفتا "الأهرام" و "روزاليوسف" استراتيجيات سلبية في تغطية أنشطة الحركات الاحتجاجية بوجه عام، وتفاوتت هذه الاستراتيجيات ما بين التجاهل والتضخيم والمبالغة والتشكيك والتسوية والاستبعاد والإقصاء في محاولة لنزع شرعية هذه الحركات وتصوير أنشطتها كخروج عن النظام والشرعية

وتصوير أفرادها "كمثيرى شغب" و "قلة مارقة" خارجة عن الإجماع الوطنى والشعبى والفئوى والمهنى.

- ركزت صحيفة "الدستور" على تبنى استراتيجيات دفاعية ودعائية وتعبوية تجاه الحركات الاجتماعية والسياسية، ومالت صحيفة "المصرى اليوم" إلى تبنى استراتيجية متوازنة في التغطية.
- تبنت صحيفتا "الوفد" و "الأهالى" استراتيجيات إيجابية دفاعية تضامنية وتأييدية تجاه الحركات الاجتماعية لا سيما حركة القضاة والعمال وأساتذة الجامعات.
- جاءت الحركات الاجتماعية والسياسية في المرتبة الأولى، كأكثر القوى فاعلية في المجتمع المصرى المعاصر، يليها الأحزاب السياسية ثم النقابات العمالية ثم منظمات المجتمع المدنى، ثم النقابات المهنية وأخيراً الأندية الفئوية.
- جاءت حركة الأخوان المسلمين في المرتبة الأولى من حيث الأهمية من وجهة نظر الشباب، يليها حركة "كفاية"، ثم الحركة العمالية، ثم حركة القضاة، ثم الحركة الطلابية، وأخيراً حركة "٩ مارس".
- ذكر الشباب عينة الدراسة أن أسباب تصاعد أنشطة الحركات الاجتماعية والسياسية في مصر يرجع إلى تدهور أحوال المعيشة لدى أغلبية فئات الشعب، ثم تزايد حالات الانحراف والفساد، ثم عدم فاعلية القنوات التنظيمية الشرعية، يليها تحريض قوى داخلية لها مآرب سياسية، ثم استغلال مناخ الحرية والديمقراطية الراهن، ثم تحريض قوى سياسية خارجية.
- أبرز أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ استبداد النظام الحاكم، واستمرار تطبيقه لنظام الطوارئ، والتضييق على الحريات العامة، ونجاح الإرادة الشعبية التونسية في الإطاحة بالرئيس التونسي "زين العابدين بن على"، وتردى الأوضاع الحياتية للشباب المصرى في مختلف مجالات الحياة، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وتزوير انتخابات مجلسى الشعب والشورى، والإفراط في استخدام العنف من قوات الشرطة لأفراد الشعب.
- هناك أسباب وراء تزايد الأزمة التى حدثت عقب مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ وتحولها إلى ثورة حقيقية من أهمها: إخفاق الإدارة السياسية للأزمة، والإصرار على الحلول الأمنية دون السياسية، وسقوط ضحايا وشهداء من الشباب على أيدى بعض رجال الشرطة، وميل الرأى العام الدولى نحو دعم ومساندة مطالب

المحتجين، وغياب وجود قيام موحدة للثورة يتم التفاوض معها، وانتشار معلومات متباينة عن ثروات هائلة للرئيس مهربة في بنوك أجنبية، وإخفاق الإدارة الإعلامية الرسمية للأزمة وإصرارها على سياساتها القديمة من التعتيم والتحريك والتشويه، وغياب القيادة البديلة التى يجمع عليها المواطنون، ويلتفون حولها، ويمنحونها الشرعية لقيادة نظام الحكم في البلاد، ورفض المصريين لنائب الرئيس اللواء "عمر سليمان".

دراسة Reem Bassiouny (٢٠١٢)[٣] تهدف الدراسة إلى تقديم نظرة آنية للعلاقة بين الهوية واختيار القواعد الممارسات الإعلامية وإعلانها علانية للرأى العام. تقدم الدراسة ثلاثة نماذج لأشكال مختلفة للخطاب العام المصرى المرتبط مباشرة بالهوية واتخاذ الموقف خلال ثورة ٢٠١١ بمصر أى خلال الوقت الذى تشكك فيه الإعلاميون بالتليفزيون في هوية المتظاهرين باستخدام مصادر لغوية ومصادر للخطاب ومصادر مؤسسية رسمية حكومية. وتشمل المصادر اللغوية الارتباطات والحروف الهجائية والأسماء والموضوعات المختلفة والمتنوعة حيث تستخدم اللغة العربية العادية Standard Arabic واللغة العربية الرسمية التى تستخدم في الحوارات الرسمية Egyptian Colloquial Arabic.

وتبنت الدراسة مدخل ممارسة اللغة الذى يعتبر اللغة كممارسة اجتماعية والمتحدثين والممثلين الاجتماعيين والحدود (بينهم) كمخرجات لفعل اجتماعى، وطبقاً لهذا المنهج، فإن اللغة ليست نظاماً كلياً مستقلاً، ولكنها تعد مصادر لغوية يتحدث فيها المتحدثون تحت شروط محددة وظروف معينة. ويعتبر شكل اللغة ومحتواها جزءاً من عملية واحدة ولهذا تدرس اللغة في علاقتها بالايديولوجيا والممارسات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى.

دراسة Nawaf Abdulnabi Al Maskati (٢٠١٢)[٤]: تغطية الصحف للتظاهرات في مصر عام ٢٠١١ تحلل الدراسة تغطية صحف الأهرام وعرب نيوز والصين اليوم والجارديان الدولية وهيرالدتربيون الدولية وجيوزليم بوست، مع الاهتمام بكثافة التغطية واحتمالية التغيرات الفجائية والتفاعل مع بعض أنواع الميديا الاجتماعية.

وأظهرت النتائج الدور الكبير الذي لعبته الشرطة والعلاقات الدبلوماسية، وأن الصحفيين أظهروا تفضيلاً لأن يكونوا أكثر نمطية وتقليداً من مواقع التواصل الاجتماعي.

اعتمدت الدراسة على تحليل أعداد الصحف في الفترة من ٢٦ يناير حتى ١٢ فبراير، واستخدمت تحليل المضمون.

وأشارت النتائج إلى أن جريدة الجارديان الدولية والهيرالدتريبيون الدولية استخدمت كلمة (ثورة) بكثرة بدلالاتها الإيجابية نظراً لكونها تشير إلى النضال من أجل الحرية والديمقراطية، بالإضافة إلى استخدام (حقوق الإنسان) و (الفساد) وهما يظهران عنف السلطات وإساءة استخدامها للسلطة، وإظهار الظلم القائم، وسوء استخدام الإمكانيات المتاحة في الدولة من جانب السلطات الحاكمة.

وكانت صحيفة جيزوليم بوست أكثر الصحف استخداماً لكلمة الفوضى الكاملة وعدم النظام، بما يعكس خوف الحكومة الإسرائيلية من النتائج المحتملة لنجاح الثورة على العلاقات المصرية الإسرائيلية، وخوفها من الاضطرابات مع مصر المجاورة لها.

واستخدمت جريدة "الصين اليوم" كلمة ثورة وتجنبت استخدام (حقوق الإنسان) و (الفساد).

أما جريدة "الأهرام" فقد استخدمت كلمة الفوضى وعدم النظام لكي تجعل الناس تتوقف عن الثقة في المتظاهرين وتتوقف عن احترامهم واحترام مطالبهم، وتجنبت بوضوح كلمة (فساد) و (حقوق الإنسان) خلال الأيام الأولى للثورة، ولكنها بدأت بعد ذلك مع تغير موقف الحكومية وإعلان الحكومة رأيها علانية، بدأت في زيادة استخدام كلمة (الثورة)، وبعد مرور أربعة أيام على الاحتجاجات وإعلان (مبارك) إقالة الحكومة بالنظر إلى الفساد الواسع والعنف تجاه المتظاهرين، بدأت الأهرام تستخدم كلمة الفساد وحقوق الإنسان في تغطيتها للأحداث.

والأكثر من ذلك، إنه خلال الأيام الأخيرة والتي أعلنت الحكومة موافقتها على عدد من مطالب المحتجين، توقفت "الأهرام" عن استخدام كلمة فوضى، واستخدمت كلمة "ثورة" استخداماً أكبر بعد تنحي "مبارك"، ويفسر تغير موقف "الأهرام" تدريجياً بتغير موقف السلطة، حكومة ورئيساً.

دراسة Simon Cottle (٢٠١١)[٥]: قدمت الدراسة ملاحظات بحثية حول الإعلام والثورات العربية وسعت إلى التعرف على التداخل بين استخدام وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي في الثورات العربية ونشرها عبر العالم، وتمثلت أبرز الملاحظات البحثية فيما يلي:

١- قامت وسائل الإعلام العربية عبر سنوات طويلة بخدمة الأنظمة الحاكمة وإضفاء الشرعية عليها، ومارست وسائل الإعلام الغربية الصمت تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية، وكان دور الإعلام الغربي أقل من الدور الديمقراطي أثناء الثورات العربية.

٢- قامت شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت بدور مهم في تقديم وسائل وآليات جديدة لتغيير الأنظمة الحاكمة وتأسيس ديمقراطية سياسية، وسهلت من عمليات الاحتجاج والتفاعل بين الأفراد، وأسهمت في المناقشة والمشاركة السياسية للمواطنين، وطالبت بمساءلة الحكومات والمزيد من الشفافية.

٣- كشفت الثورات العربية عن قمع الأنظمة العربية الحاكمة للمتظاهرين والناشطين السياسيين، وقطعها لخدمة الإنترنت والتليفون المحمول، واستخدامها لوسائل الإعلام الرسمية لتشويه الثورات العربية والثوار.

٤- أعطت وسائل الاتصال والإنترنت الأمل والإلهام لهؤلاء الذين يناضلون في أماكن أخرى، فقوة التظاهرات لم تكن فقط بسبب قوة الناس، بل أيضاً بسبب قوة وسائل الاتصال التي نشرت الأساليب المبدعة للنشطاء الذين استخدموا وسائل الإعلام الجديدة في مواجهة الإعلام الرسمي والرقابة الحكومية.

٥- ساعدت بعض وسائل الاتصال الدولي في منح الاعتراف المبكر بالمتظاهرين وأهدافهم وقضيتهم، وساعدت في إعطائهم الشرعية، الأمر الذي أسهم في تبني مواقف مساندة تجاه الثورات العربية وما تطالب به من حقوق مدنية وديمقراطية.

٦- أدى نشر صور انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الذي قامت به السلطات الحاكمة ضد المحتجين، إلى قيام وسائل الإعلام بدور في إنذار الرأي العام العالمي بالأعمال القمعية وغير الإنسانية ضد المتظاهرين السلميين، وتصاعد الدعوة إلى ملاحقة المسئولين عنها في المحكمة الجنائية الدولية.

٧- ستظل وسائل الإعلام الجديدة قوة دافعة للديمقراطية وللحركات السياسية المطالبة بالتغيير، وذات تأثير في إعادة بناء المجتمع الأهلي وقوة محفزة للتقدم الديمقراطي.

٨- تتطلب الأوضاع في مصر تطوير النظم الإعلامية وتطوير البناء المؤسسي للإعلاميين وثقافتهم، لكي يكون الإعلام معبراً عن الاهتمامات السياسية

والاجتماعية والدينية بطريقة أفضل، ومشاركاً في عملية الإصلاح وإعادة بناء المجتمع.

دراسة Amany Fahmy (٢٠١١)[٦]: الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي خلال أزمات الاتصال أثناء ثورة ٢٥ يناير في مصر.

استخدمت الدراسة منهج المسح لعينة من مستخدمي الإنترنت في المرحلة العمرية من ١٥ عاماً فما فوق، وأجاب المبحوثون عن أسئلة الاستبيان من خلال مقابلات شخصية خلال شهر مارس ٢٠١١. كان الهدف الرئيسي للمسح هو دراسة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، شملت المتغيرات: العمر، مستوى الدخل، التعليم، المشاركة السياسية، وطبقت الدراسة على عينة من مائة مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباطية مؤثرة ذات مغزى بين دوافع الجمهور والاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي وهذه الدوافع هي: الفهم الاجتماعي، الفهم الذاتي، الاتجاهات والمعتقدات الفعلية، التفاعل، الدور الاجتماعي.

دراسة Amany Fahmy (٢٠١١)[٧]**:** العوامل المؤثرة على ثقة النخبة في وسائل الإعلام المصرية بعد الثورة. اعتمدت الدراسة على منهج المسح لعينة عشوائية من أساتذة الإعلام بالجامعات المصرية والممارسين الإعلاميين في وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، واستخدمت الاستبيان من خلال مقابلات مباشرة مع المبحوثين خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر ٢٠١١.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- إن الاستجابة بمفردها لا تمنح الثقة في وسائل الإعلام، ويساعد على الثقة في الإعلام إدراك الإعلاميين لمسئوليتهم تجاه الجمهور، وأن يكونوا خاضعين للمساءلة.
- إن النخبة سواء كانوا من أساتذة الإعلام أو الإعلاميين يعبرون عن وجهات نظرهم، وفي بعض الأحيان يمكنهم أن يغيروا ما لا يقبلونه كلية.
- الأمية والفقر والسهولة أبرز أسباب تعرض الجمهور العام للقنوات الرسمية.
- إن التغطية التي تعكس وجهة نظر واحدة خلال الثورة وبعدها تسببت في عدم الثقة بالإعلام الرسمي.

- الإنترنت ينمو كمصدر منافس لوسائل الإعلام وليس مكملاً لها.
- برر الإعلاميون أدائهم السيء أكثر من تقديم محاولات لإصلاحه.
- فكرة الخدمة أحد أسباب سوء أداء الإعلاميين.
- لا توجد رؤية واضحة من وجهة نظر الإعلاميين لاسيما في القنوات الرسمية.
- جذبت القنوات الخاصة بالجمهور مهارة تمكنت من الاحتفاظ بهم لتحقيق أرباح، بينما يعاني الإعلام الرسمي من نقص الدافعية للمسئولية.

دراسة محمد رضا أحمد (٢٠١١)[٨]: التعرض لأخبار العنف والانفلات الأمني من التلفزيون والمواقع الإلكترونية وتأثيرها على انفعالات الخوف لدى الجمهور المصري. أجريت الدراسة على ٣٠٠ مفردة من الجمهور في المرحلة العمرية من ١٥ إلى ٥٥ عاماً شملت مرحلة المراهقة والشباب ومتوسطي العمر، واستخدمت منهج المسح على عينة من الجمهور، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن نمط المشاهدة الجماعي من التلفزيون مع الأسرة أو الأصدقاء يأتي في الترتيب الأول يليه المشاهدة بشكل فردي من الإنترنت، ثم المشاهدة بشكل فردي من التلفزيون، وجاء التلفزيون كمصدر رئيسي لمعرفة الأخبار المرئية عن العنف في الترتيب الأول ويليه الإنترنت.

تغير النمط السلوكي في المجتمع المصري باتخاذ إجراءات احترازية غر معتادة وبصفة خاصة عند الخروج من المنزل لاسيما للإناث، بسبب الانفلات الأمني وما يتم بثه عن وقائع عنف عشوائي.

إن نحو ٣٥% من عينة الدراسة يصدقون تماماً أخبار العنف والانفلات الأمني التي يتم إذاعتها، وأن ٦٣% يصدقون إلى حد ما، بينما لا يصدقها نحو ١% من الجمهور.

دراسة وليد النجار (٢٠١١)[٩] الوسائط المتعددة بالمواقع الصحفية الإلكترونية وعلاقتها بإمداد طلبة الإعلام بالمعلومات حول أحداث ٢٥ يناير المصرية (دراسة ميدانية).

سعت الدراسة إلى التعرف على استخدام أشكال التفاعلية بالمواقع الصحفية الإلكترونية في متابعة أحداث ٢٥ يناير المصرية، ومدى استخدام هذه المواقع للوسائط المتعددة لثورة يناير، ومدى مساهمة هذه المواقع في تقديم أحداث الثورة المصرية. اعتمدت الدراسة على المسح الإعلامي لعينة عمدية من طلاب الإعلام

المستخدمين للمواقع الصحفية الإلكترونية مكونة من ٣٠٠ طالب وطالبة، وطبقت الدراسة الميدانية خلال شهر مايو ٢٠١١، واستخدمت صحيفة الاستقصاء لجمع البيانات.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

زودت المواقع الإلكترونية الطلاب بالمعلومات حول أحداث ثورة ٢٥ يناير، استخدمت المواقع الصحفية الإلكترونية الوسائط المتعددة لتقديم المعلومات حول أحداث الثورة المصرية.

دراسة حنان أحمد سليم (٢٠١١)[١٠]: سعت الدراسة إلى التعرف على نوعية الموضوعات التي تضمنتها مقاطع اليوتيوب عن أحداث الثورة المصرية، والتعرف على التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية المترتبة على ذلك، اعتمدت الدراسة على منهج المسح، وتمثلت عينة الدراسة في ٣٤ طالبة من طالبات الماجستير بقسم الإعلام بجامعة الملك سعود، واستخدمت أسلوب مجموعات المناقشات المركزة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

اتفقت نسبة (٨٦%) من الطالبات (عينة الدراسة) على أن موقع Youtube أكثر الوسائل الإعلامية التي أمدتهن بالمعلومات حول أحداث الثورة المصرية، وأجمعت (٧٥%) منهن أن قناتي الجزيرة والعربية أسهمتا في استقائهن للمعلومات التفصيلية المدعمة بالحقائق حول أحداث الثورة المصرية.

ورأت عينة الدراسة بنسبة (١٠٠%) أن الفساد وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أهم أسباب الثورة بالإضافة إلى نشاط مجموعات من الشباب المصري على شبكات التواصل الاجتماعي، وأكدت (٨٠%) منهن على وجود العديد من الأسباب التي أدت لقيام الثورة وهي مقتل خالد سعيد، قسوة رجال الشرطة، زيادة معدلات الفقر.

وأوضحت (٧٠%) من عينة الدراسة أن أهم أسباب نجاح الثورة حشد عدد كبير من الثوار، تعاون الجيش مع الشعب، مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في حشد التأييد للثورة. وأن أبرز التأثيرات الوجدانية التعاطف مع الشعب المصري وعدم التعاطف مع الرئيس حسني مبارك.

ثانياً: المحور الثاني الدراسات التي استخدمت نظرية الأطر الإعلامية:

توجد العديد من الدراسات التي استخدمت نظرية الأطر الإعلامية ومنها: دراسة عدلي رضا وآخرون (٢٠١١)[١١] التحليل النقدي لبحوث الأطر الإعلامية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين دراسة تحليلية من المستوى الثاني.

تناولت الدراسة تحليل التراث العلمى العربى والأجنبى لبحوث الأطر الإعلامية لتقديم رؤية متكاملة عن تطبيقات النظرية ومدى إسهامها في تطور الإعلام، ورصد جوانب القوة والضعف فيها نظرياً ومنهجياً.

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل من المستوى الثاني، واستخدمت منهج المسح بالعينة على بحوث الأطر الإعلامية خلال العقد الأول من القرن الحالى أى خلال الأعوام من (٢٠٠٠-٢٠١٠). والتى شملت ثمانين بحثاً باستخدام أسلوب العينة المتاحة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:-

- تحديد أنواع بحوث الأطر الإعلامية وشملت بحوث الأطر في تحليل المحتوى بنسبة (٥٣.٧%)، وبحوث الرأى العام بنسبة (٢٣.٧%) والبحوث التجريبية بنسبة (١١.٣%) وبحوث الأطر المصورة وبحوث بناء الإطار الفلسفى لآليات عمل الأطر الإعلامية ودواعى تطويرها مستقبلاً.
- طرح منظرو الإطر عدداً من التصنيفات الإجرائية أبرزها أطر المكاسب مقابل الخسائر، والمرجعية العامة مقابل المحدودة، وأطر الصراع والبروز والسياسات.
- اهتمت الدراسات الأجنبية بتبنى النماذج المعيارية للضبط النظرى والمنهجى، في حين أن أغلب الدراسات العربية لم تستند إلى نماذج إجرائية معيارية.

دراسة شارع البقمى (٢٠١١)[١٢]: أطر إنتاج الخطاب الخبرى في وسائل الإعلام العربية دراسة تحليلية بالتطبيق على أزمة الحوثيين عام١٤٣٠هـ. سعت الدراسة إلى رصد معالجة الصحف العربية للأزمة مع الحوثيين وتقييمها، بالتطبيق على عينة من الصحف العربية وتمثلها جريدة "المستقبل" اللبنانية، و "القبس" الكوينية، و "الأهرام" المصرية، و "الوطن" السودانية، و "الشعب" الجزائرية في الفترة من ١٤٣٠/١١/١٥ وحتى ١٤٣٠/١٢/٣٠ بواقع ٤٥ عدداً من كل جريدة. واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامى ومنهج تحليل الخطاب والمنهج المقارن.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: استخدام الصحف عدة أطر إخبارية جاء في مقدمتها إطار الصراع العسكرى. واعتمدت أطر إنتاج الخطاب في صحف الدراسة على استخدام مفردات تصف الحوثيين بالمتسللين والمتمردين والمعتدين".

جاء التطرف والإرهاب في مقدمة الأسباب التى طرحتها جريدة "القبس"، بينما طرحت جريدة "المستقبل" الدور الإيرانى باعتباره السبب الأول للأزمة، وتضمنت الأسباب أيضاً الضعف الأمنى والأبعاد التاريخية والعمليات الانتقامية.

دراسة Nel Ruigrok & Wouter Van Atteveldt (٢٠١١)[١٣] حول الأطر الإعلامية لتغطية الصحف الأمريكية والهولندية والبريطانية للهجمات الارهابية على السائحين. اهتمت الدراسة بكيفية قيام بعض الصحف في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والمملكة المتحدة بتأطير الهجمات العالمية والمحلية على السائحين في سياق عالمى ومحلى، باستخدام تحليل يستند إلى الإطار المشترك.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإطار الذى تمت به التغطية الصحفية تأثر أكثر بالأحداث العالمية لا سيما هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عن التأثر بالاعتبارات المحلية.

دراسة Brian Miles (٢٠٠٧)[١٤] حول دور وسائل الإعلام في الأزمات السياسية بالتطبيق على الصحافة والإذاعة البريطانية BBC، حيث أشارت إلى أن التغطية الإعلامية التى تهتم بتأطير الرسائل الإخبارية في وسائل الإعلام تقوم بدور في خلق الإحساس المشترك بالمخاطر لدى الجماهير في داخل البناء الاجتماعى لا سيما وقت الأزمات والكوارث الطبيعية.

دراسة جمال عبدا لعظيم أحمد (٢٠٠٧)[١٥] أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال مسح المحتوى لخطاب أزمة إقليم دارفور بالسودان، وتمثلت أدوات جمع البيانات في استمارة تحليل المضمون المبني على نظرية الأطر الخبرية بجانب استمارة تحليل الخطاب.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود اختلاف في تأطير القضايا الرئيسية والفرعية في أزمة دارفور نتيجة لاختلاف الأيديولوجية السياسية للدولة التابع لها كل موقع،حيث اهتم موقع BBC بالتأكيد على وجود جرائم ضد الإنسانية في الإقليم (قتل واختطاف وتشريد واغتصاب) بينما اهتم موقع قناة العالم

الإيرانية بإبراز الاتهامات التى وجهتها الحكومة السودانية للتحقيق في هذه الاتهامات عبر القضاء السوداني.

اختلفت أطر الحلول حيث رأى موقع BBC أن الضغط على النظام السوداني لقبول القوات الدولية هو الحل الأساسي عبر آلية فرض عقوبات اقتصادية وفتح الباب أمام لجان التحقيق الدولية للعمل في السودان والتحقيق مع المتهمين، بينما ركزت أطر الحلول في موقع قناة "العالم" على إعطاء الفرصة للنظام السوداني ليتحاور مع أطراف القضية (الأمم المتحدة – المتمردين) بعيداً عن التدخلات الخارجية، ووقف دعم الغرب للمتمردين والتأكيد على وجود قوات حفظ السلام الأفريقية ودعمها.

دراسة هشام عطية عبد المقصود محمد (٢٠٠٧)[١٦] التوظيف السياسى لقضايا حقوق الإنسان في الصحافة المصرية دراسة لبنية وأطر الخطاب المقدم في سياق مدخل التحليل الثقافي، اعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن، واستخدمت أداة تحليل المضمون، وأداة مسارات البرهنة وأدوات للتحليل.

وتمثلت عينة الصحف في صحف الأهرام، الأهالى، الوفد، آفاق عربية خلال عام ٢٠٠٥، والاعتماد على الفكرة داخل كل موضوع كوحدة للتحليل والعد.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- اتجه خطاب جريدة الأهرام إلى تقديم منظومة الحقوق السياسية وتأطيرها في هيئة "منجزات حدثت" أى أنها حقوق متوافرة ومتحققة في الواقع المعاش لمساندة السياسات الرسمية وتفنيد خطاب قوى المعارضة.
- كانت منظومة الحقوق السياسية الأكثر حضوراً داخل جريدة الوفد، ثم الحقوق المدنية، وطالب الخطاب بتوفير هذه الحقوق وتطبيقها في الممارسة مثل الحق في إجراء انتخابات حرة، وضرورة حياد السلطة التنفيذية، والمطالبة بجهة إشراف محايد على العملية الانتخابية، تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية.
- شمول خطاب جريدة الوفد لمختلف الحقوق المدنية، وإعطاء أولوية خاصة للحق في حرية الرأى والتعبير واستقلال منظومة الإعلام القومي، والحق في إلغاء العمل بقانون الطوارئ والحق في استقلال القضاء.
- حظى الحق في إجراء انتخابات حرة بالأولوية في خطاب جريدة الأهالى من خلال حياد السلطة التنفيذية وإشراف جهة محايدة على الانتخابات وتنقية الجداول الانتخابية ثم الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب والمواقع، والحق

في عدم احتكار السلطة ثم الحق في المطالبة بإصلاحات دستورية، والحق في تعددية سياسية غير مقيدة.

- ارتفاع معدل توظيف خطاب جريدة "آفاق عربية" لإدانة مواقف السلطة التنفيذية ورفض سياساتها، وتقديم تيار الأخوان المسلمين الذى تعبر عنه الجريدة كبديل للسلطة، والتوسع في إظهار المنتسبين لجماعة الأخوان المسلمين في أطر "الضحايا والمطاردين والمهمشين من قبل السلطة السياسية".
- حظت حقوق عدم الاعتقال والحجز التعسفى والعمل بموجب بنية قانونية غير استثنائية وعدم الخضوع للتعذيب والعنف بكثافة التواجد في جريدة "آفاق عربية" بما يؤكد خصوصية تعبير الخطاب عن موقف معارض للسياسات الحكومية، والحرص على تقديم هذه الحقوق عبر أطر سلبية تحمل دلالات عدم تحققها.

دراسة طه عبد العاطى مصطفى نجم (٢٠٠٧)[١٧] الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية، دراسة تحليلية لعينة من صحيفتى الوطن السعودية وتشرين السورية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو – أغسطس ٢٠٠٦).

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون الكيفى لرصد الأطر الإخبارية وأسلوب تحليل الخطاب. وتحديد "المقال الصحفى" كوحدة للتحليل بكل أشكاله الافتتاحى، العمود الصحفى، المقال التحليلى، المقال النقدى) واعتمدت "الفكرة" داخل كل موضوع كوحدة للقياس.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- ركزت صحيفة "الوطن" على مجموعة من الأطر التى أظهرت اهتماماً بالقوى الفاعلة في المقاومة، إذ أشارت إلى حزب الله باعتباره الفاعل الأساسي، وتناولت إسرائيل اللاعب الثانى في القضية، واهتمت أيضاً بموقف الولايات المتحدة والمجتمع الدولى من المقاومة وموقف السعودية والدول الأخرى. وأبرزت الأطروحات التالية: حزب الله المسئول عن إشعال فتيل الحرب، إتباع إسرائيل لسياسة الأرض المحروقة وممارسة عمليات القتل الجماعى. إبراز الدعم الأمريكى اللامحدود لإسرائيل عسكريا ومادياً وسياسياً. توجيه اللوم للأطراف العربية المؤيدة للمقاومة.

- أبرزت أطر الحلول المقترحة بجريدة الوطن ثلاث خيارات الأول الحرب والتضامن مع لبنان، ويطرح الثانى السلام خياراً استراتيجياً للخروج من الأزمة، ويؤكد الخيار الثالث على ضرورة اللجوء إلى المجتمع الدولى للقيام بواجباته.
- أبرزت صحيفة "تشرين" السورية الاطروحات التالية: استراتيجية المقاومة في الحرب ضد إسرائيل، نقد التيار العربى المعارض للمقاومة، انتقاد موقف الولايات المتحدة، والمجتمع الدولى من المقاومة، التأكيد على موقف سوريا الداعم للموقف اللبنانى ومقاومته الصامدة.
- اقتصرت عملية التقييم الأخلاقى للمقاومة في صحيفة "تشرين" السورية على تناول الأطر الإيجابية فقط والتى ركزت على إبراز التلاحم بين المقاومة والشعب اللبناني، الإشادة بالبطولات العسكرية التى حققتها المقاومة، الإشادة برجال المقاومة وقادتها، تحطيم المقاومة لحواجز الاستسلام والرهبه لدى الإنسان العربى.

خلاصة وتعقيب على الدراسات السابقة:

- اهتمت الدراسات التي تناولت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بتحليل تغطية بعض الصحف للاحتجاجات في عام ٢٠١١، واستخدام المواقع الصحفية الإلكترونية للوسائط المتعددة والإمداد بالمعلومات عن أحداث الثورة، والاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي أثناء الثورة، وتأثير التعرض لأخبار العنف من التلفزيون والمواقع الإلكترونية على انفعالات الخوف لدى الجمهور، والعوامل المؤثرة على ثقة النخبة في وسائل الإعلام المصرية بعد الثورة.
- اهتمت إحدى الدراسات بتقييم دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي قبل الثورة وبعدها، ودورها في نجاح هذه الثورة، وقدمت ملاحظات بحثية عامة حول الإعلام والثورات العربية.
- ركزت الدراسات العربية على الدراسات الميدانية بالتطبيق على عينة من الجمهور العام أو الجمهور الخاص أو فئة محددة من طلاب وطالبات الإعلام سواء كان في المرحلة الجامعية أو مرحلة الدراسات العليا. واستخدمت منهج المسح الإعلامي لعينات من الجمهور، تراوحت ما بين ٣٤ مفردة إلى ٣٠٠ مفردة، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

- تتميز الدراسة الحالية بتناول موضوع جديد لم يسبق دراسته من قبل، إذ تركز على الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ باستخدام نظرية الأطر الإعلامية، وبهذا فإنها تستكمل الجهد العلمي الذي بذله باحثون آخرون، وتسهم في إلقاء المزيد من الأضواء على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وفهم أبعادها المختلفة، وما أسفرت عنه من أزمات ونتائج، وصلت ذروتها بقيام ثورة جديدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

مشكلة الدراسة:

حدثت العديد من الأزمات في مصر بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتنحى الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، ودخول مصر إلى مرحلة انتقالية، وصفت – أحياناً – بأنها فترة تحول ديمقراطي، واستمرت هذه الأزمات دون حل بعد تولي د. محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية باعتباره أول رئيس مدني منتخب، وظهرت أزمات أخرى جديدة في عهده، وتراكمت الأزمات القديمة والجديدة معاً، وكان لتعددها وتنوعها وشمولها لأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية وأمنية وأزمات خاصة بالعدالة وشئون القضاء آثاراً مهمة على الأوضاع في البلاد تتجاوز الحاضر إلى المستقبل أيضاً.

وشكلت هذه الأزمات محوراً لعشرات الحوارات الصحفية في جريدة "المصري اليوم"، التي خصصت لها العديد من الصفحات ضمن أعدادها، لتحاور نخبة من الرموز المصرية المرموقة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام والأمن والقانون والقضاء، من المرشحين السابقين لرئاسة الجمهورية والقيادات السياسية والحزبية والوزراء والمحافظين وكبار المسئولين التنفيذيين والاقتصاديين والإعلاميين والمفكرين والمبدعين وأساتذة القانون والقضاة، وغيرهم. الذين تناولوا هذه الأزمات وأسبابها ومن المسئولين عنها وآثارها وسبل الخروج منها، الأمر الذي يشكل مجالاً خصباً للدراسة والتحليل والتقييم من خلال رصد الأطر الأكثر شيوعاً Common Frames والقضايا الرئيسية والفرعية Gssues attributes التي تم التركيز عليها، وكذلك اتجاه المعالجة Tone تجاه الأطراف المعنية بالأزمات.

أهمية الدراسة وأسباب اختيار موضوعها:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

١- خطورة الأزمات التي تمر بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتأثيراتها المهمة في حاضر البلاد السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي، بالإضافة إلى تأثيراتها المستقبلية في المدى القريب والبعيد.

٢- التعرف على رؤية النخبة المصرية في المجالات المختلفة للأزمات التي مرت بها مصر، وأسبابها، وسبل الخروج منها.

٣- التعرف على رؤية النخبة المصرية للثورة وتقييمهم لما حدث من نجاح أو إخفاق.

٤- إلقاء المزيد من الأضواء على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بما يساعد على فهم أبعادها وفهم الأزمات التي حدثت بعدها، وما أسفرت عنه من نتائج وتأثيرات عميقة أدت إلى حدوث ثورة ثانية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ غيرت موازين القوى السياسية تغييراً جذرياً.

٥- تسهم الدراسة الحالية في تقييم قدرة الحوار الصحفي كفن أساسي من فنون التحرير الصحفي، وما يمكن أن يقدمه من أفكار ورؤى وإضاءات كاشفة للأزمات التي يمر بها الوطن، بعد ثورة غيرت حاضر أمة ومستقبلها.

٦- تتميز الدراسة الحالية بتطبيق نظرية الأطر على فن الحوار الصحفي، حيث أن معظم الدراسات السابقة تتناول التغطية الإخبارية، ودراسات نادرة طبقت على المقال الصحفي[١٨].

أهداف الدراسة:

١- تحديد الأزمات الأساسية والفرعية التي مرت بها مصر كما جاءت بالحوار الصحفي في جريدة المصري اليوم أثناء فترة الدراسة.

٢- تحديد الأطر الإعلامية الأكثر شيوعاً التي تم التركيز عليها أثناء تناول الأزمات في مصر.

٣- الكشف عن أسباب الأزمات في مصر والمسئولين عنها.

٤- التعرف على آثار ونتائج الأزمات التي مرت بها مصر.

٥- الكشف عن الحلول التي اقترحتها النخبة المصرية للخروج من الأزمات التي تمر بها البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير.

٦- استخلاص الدروس المستفادة من الأزمات التي مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، للبناء عليها في المستقبل.

تساؤلات الدراسة:

- ما الأزمات الرئيسية والفرعية التي مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟
- لماذا حدثت الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟
- ما التقييم الأخلاقي للأزمات التي حدثت في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟
- ما الآثار والنتائج التي ترتبت على الأزمات التي حدثت في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟
- كيف يمكن الخروج من الأزمات التي حدثت في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحلها؟
- ما الأطر الإعلامية التي تم بها تقديم الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟
- من هي الشخصيات والقوى الفاعلة في الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟ وما سماتها الرئيسية؟

الإطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة في إطارها النظري إلى نظرية الأطر الإعلامية ويشير Rens Vliegenthart[١٩] إلى أن مصطلحي "Frame" و "Framing" نما استخدامها بثبات منذ عام ١٩٩٣ في البحوث الإعلامية وتزايد الاهتمام ووصل للقمة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

ويعرف الإطار اصطلاحاً بأنه الاختيار والتركيز واستخدام عناصر في النص لبناء برهان على المشكلات وأسبابها وحلولها.

ويعرف إعلامياً بأنه تقديم موضوع ما بطرق تبرز جوانب معينة في هذا الموضوع وفي الوقت ذاته تتجاهل أبعاداً أخرى[٢٠].

وتعمل الأطر الإعلامية بحيث تجعل بعض الأفكار أكثر بروزاً في النص من غيرها، في حين تجعل أفكاراً أخرى غير موجودة كلية حيث يعمل التكرار والموقع

وتدعيم ارتباط بعضها البعض على أن يتبقى تفسير واحد أكثر وضوحاً وشمولاً وأكثر قابلية للتذكر من التفسيرات الأخرى.

ويقوم التأطير على عنصرين هما الانتقاء والبروز ومن خلالهما يختار الصحفي إطاراً معيناً للنص الصحفي، ومن ثم تصبح السمات المميزة للنص ضمن ذلك الإطار أكثر بروزاً من الأشياء الموجودة خارجه، لأنه انتقاء متعمد لبعض جوانب القضية.

وتتمثل وظائف الأطر الإعلامية في تحديد وتعريف المشكلة أو القضية بدقة، تحديد العوامل المسببة لها، ووضع أحكام أخلاقية وأخيراً تقييم العوامل السببية وآثارها واقتراح الحلول لهذه القضية.

وعرف Reese (٢٠٠١)[٢١] الإطار بأنه سياق أيديولوجي لا يقتصر فقط على إضفاء صبغة أو صفة معينة لقضية ما، ولكنه يتجاوز ذلك ليشمل تحميل شخص أو جهة ما المسئولية، وأيضاً الشخص أو الأشخاص أو الجهات المرتبطة بهذه القضية، وكذلك يشمل القيم ذات الصلة بالقضية، والأطر هي أدوات تؤثر على أحكام الرأي العام على من تقع المسئولية وأسبابها والحلول المقترحة لها.

ويرجع اهتمام الباحثين بهذه النظرية إلى أنها تعد بمثابة الحل لإشكالية قياس المحتوى غير الصريح، وكذلك لأنها تقدم بدورها إطاراً نظرياً حول كيفية تشكيل اتجاهات الجمهور نحو قضية معينة، كما أنها تقدم تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل مدركات الرأي العام نحو القضايا المثارة في وسائل الإعلام، مما يسهم في فهم دورها في بناء الواقع الاجتماعي، بجانب أنها تسمح للباحث بتحليل المحتوى غير الصريح للمضمون الإعلامي.

الإطار المنهجي للدراسة:

- **<u>نوع الدراسة</u>**:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية حيث تهتم بتوصيف الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والأطر الإعلامية المستخدمة في تقديمها، وأطر الأسباب والحلول وأطر النتائج والآثار المترتبة على هذه الأزمات، وأطر بناء الشخصيات الفاعلة في هذه الأزمات، من خلال دراسة الحوار الصحفي في جريدة المصري اليوم.

- **منهج الدراسة**:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال مسح المحتوى الذي تناول الأزمات في مصر من خلال الحوار الصحفي بجريدة المصري اليوم والأطر المستخدمة في تقديمه.

- **أدوات جمع البيانات**:

اعتمدت الدراسة على استمارة تحليل المضمون المبني على نظرية الأطر الإعلامية.

- **عينة الدراسة**:

اشتمل مجتمع الدراسة جميع الحوارات الصحفية التي تناولت الأزمات في مصر في جريدة "المصري اليوم" في الفترة من أول نوفمبر ٢٠١٢ حتى نهاية فبراير ٢٠١٣، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية لعدة أسباب من أهمها:

١- أنها أسبقت قيام الرئيس د. محمد مرسي بإصدار الإعلان الدستوري في ٢١ نوفمبر ٢٠١١، والذي كان سبباً رئيسياً مباشراً للعديد من الأزمات في مصر، بوقت كافٍ.

٢- تسبق هذه الفترة مرور سنتين على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بوقت كافٍ، وتمتد لما بعدها بفترة زمنية مناسبة، الأمر الذي يجعل منها فترة جيدة للحكم على الثورة وتقييمها.

٣- تبدأ الفترة الزمنية للدراسة بعد تولي د. محمد مرسي رئاسة الجمهورية بأربعة شهور، وتمثل نهاية الدراسة مرور ثمانية أشهر على شغله لهذا المنصب، مما يجعل من عملية التقييم مناسبة.

٤- تمثل الفترة الزمنية للدراسة انعكاساً جيداً للأزمات التي حدثت في مصر منذ بداية الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى نهاية فبراير ٢٠١٣.

٥- اختار الباحث جريدة "المصري اليوم" مجالاً للدراسة باعتبارها إحدى الصحف الخاصة، التي أثبتت تميزها وحققت نجاحاً متزايداً في التوزيع والحصول على ثقة القارئ، بالإضافة إلى أنها نشرت عشرات الحوارات حول الأزمات التي مرت بها مصر بعد الثورة، وخصصت الجريدة عشرات الصفحات لها.

٦- اختار الباحث فن الحوار الصحفي ليكون مجالاً للدراسة التحليلية في فترة الدراسة بجريدة المصري اليوم للأسباب التالية:

- ثراء المادة الصحفية المقدمة من خلال فن الحوار الصحفي، حيث حاور الصحفيون العديد من الشخصيات البارزة، ومن هؤلاء بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية، ومسئولين كبار من الوزراء والمحافظين وزعماء الأحزاب والقيادات الحزبية والقضاة والسفراء والقادة الدينيين والمفكرين المبدعين والكتاب والإعلاميين والفنانين، وقد اشتملت قائمة الشخصيات المتحاور معها على تمثيل الاتجاهات السياسية والحزبية والقوى الفاعلة في المجتمع، مما يشكل مادة خصبة للتحليل والتقييم العلمي.
- يتيح فن الحوار الصحفي للصحفي وللشخصية التي يتم التحاور معها قدراً كبيراً من الحرية في التعبير عن الآراء والمواقف والاتجاهات والرؤى التي تتناولها الأسئلة التي يتم التحاور بشأنها.

إجراءات تحليل المضمون:

استطاع الباحث من خلال مسح التراث النظري لنظرية الأطر الإعلامية والإطلاع على الدراسات العربية والأجنبية وتحليل عينة استطلاعية تمثل (٢٠%) من الحوارات الصحفية تحديد وحدات التحليل وفئاته على النحو التالي:

١- وحدة التحليل والقياس:

حدد الباحث الحوار الصحفي وحدة للتحليل، أما وحدة القياس فكانت الفكرة داخل كل حوار يتناول الأزمات في مصر.

٢- فئات التحليل: حد الباحث فئات التحليل على النحو التالي:

فئات التحليل المرتبطة بتحديد الأزمات: وهي أي فكرة تتناول الأزمات في مصر في الحوار الصحفي، وتم تحديدها كما يلي: أزمة الدستور، أزمة المجالس التشريعية، أزمة العدالة، الأزمات المتصلة بالرئاسة، أزمة الأمن، أزمة الاقتصاد، أزمة الحريات والإعلام، الأزمات المتصلة بالعلاقات المصرية الخارجية، وفيما يلي نتناولها بقدر من التفصيل:

- **أزمة الدستور**: وتشمل أي فكرة داخل الحوار الصحفي تتناول كل ما يتعلق بالدستور بداية من تحديد المسار السياسي (الدستور أولاً أو الانتخابات) وتشكيل اللجنة التأسيسية الأولى للدستور وحلها بحكم قضائي، وتشكيل اللجنة التأسيسية

الثانيـة للدسـتور، والمناقشـات والاجتماعـات والمسـودات الخاصـة بالدسـتور، وانسحاب بعض القوى السياسية المدنية وممثلي الكنيسة من اللجنة، والتصويت على الدستور، وإجراء الاستفتاء عليه وإعلان نتيجته، والانتقادات التي وجهت إلى الدستور سواء قبل إقراره أو بعده، وغيرها مما يتصل بالدستور.

- **أزمة المجلسين التشريعيين**: (الشعب والشورى) وتشمل أي فكرة داخل الحوار الصحفي تتصل بالترشيح للمجلسين أو الدعاية الانتخابية أو إجراء الانتخابات البرلمانية أو الأحكام القضائية المتصلة بالمجلسين أو القرارات الرئاسية التي تخصهما أو الجلسات البرلمانية أو التشريعات التي تتم بواسطتهما أو أي أعمال أخرى تتصل بهما، أو القوانين التي يتم بناء عليها إجراء الانتخابات البرلمانية أو تعيين أعضائها، وقرار عودة مجلس الشعب.
- **أزمات العدالة**: وتشمل المحاكمات الجنائية والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم وردود الفعل الشعبية بشأنها، وحصار المحاكم أو تعطيل عملها أو محاولة التأثير عليها وعلى أحكام القضاء، والإعلانات الدستورية التي أصدرها د. محمد مرسي رئيس الجمهورية وكل ما تتضمنه والاعتداء على بعض القضاة واسترداد الأموال المنهوبة بالداخل والخارج، وكل ما يتصل بشئون العدالة.
- **أزمة الأمن**: وتشمل أي فكرة تتناوع الأوضاع الأمنية في البلاد وأوضاع الضباط والجنود وأمناء الشرطة وجهاز الشرطة بكل قطاعاته، والأوضاع في سيناء، وكل ما يتصل بالأمن أو غيابه أو استعادته أو اقتحام السجون أو أقسام الشرطة.
- **أزمة الاقتصاد**: وتشمل أي فكرة داخل الحوار الصحفي تتناول أزمات الاقتصاد المصري سواء ما يتصل بنزيف الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية، أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو إعادة هيكلة الدعم، أو الحد الأدنى أو الأقصى لأجور العاملين بالدولة أو "قطرنة" الاقتصاد المصري.
- **أزمة الحريات والإعلام**: وتشمل أي فكرة داخل الحوار الصحفي تتناول حرية التظاهر السلمي أو الاعتصام أو استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين المسلمين أو الحريات الإعلامية أو محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي، أو الاعتداء على مقر جريدة الوفد أو جريدة الوطن أو مطاردة الإعلاميين والتحقيق معهم بتهمة إهانة الرئيس، وحرية الإعلام الحكومي أو الإعلام الخاص وكل ما يتصل بالإعلام.

- **الأزمات المتصلة بالرئاسة**: وتشمل أي فكرة داخل الحوار الصحفي تتناول استقالة مستشاري الرئيس أو مساعديه أو الحوارات التي ترعاها رئاسة الجمهورية مع القوى والأحزاب السياسية أو مطالب المواطنين بتفويض الجيش بإدارة شئون البلاد أو خطابات الرئيس وحواراته، أو أخونة مفاصل الدولة وتمكين جماعة الإخوان المسلمين.
- **الأزمات المتصلة بالعلاقات المصرية الخارجية**: وتشمل أي فكرة تتناول علاقات مصر بالدول المختلفة، وبصفة خاصة إيران، قطر، تركيا، دول الخليج، الولايات المتحدة الأمريكية، العلاقات مع دولة فلسطين وقاداتها.

الفئات المرتبطة بأسباب الأزمات:

تشمل الأفكار التي تفسر الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتم تحديدها كما يلي:

- سياسات الرئيس وقراراته واختياراته.
- أخطاء المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية.
- ضعف أداء رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين ونقص كفاءاتهم.
- الانفلات الأمني.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- إصدار دستور غير توافقي.
- الاعتداء على استقلال القضاء وإهدار هيبته.
- الفساد.
- استخدام جماعة الإخوان المسلمين للعنف.
- الاتجار بالدين لتحقيق أهداف سياسية.
- إقصاء المعارضة المدنية السياسية من المشاركة في الحكم.

الفئات المرتبطة بالتقييم الأخلاقي للأزمات في مصر:

تشمل أي فكرة تصدر حكماً أخلاقياً للأزمات في مصر، وتم تحديدها في القيم الأخلاقية التي تبناها د. محمد مرسي رئيس الجمهورية في فترة حكمه، والسلوكيات التي اتبعها، وسمات نظام حكمه.

فئات نتائج الأزمات:

تتضمن أي فكرة تحدد نتائج للأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتشمل:

- نتائج تهدد الدولة المصرية وتتضمن تدهور الاقتصاد، تزايد العنف، تراجع دولة القانون والمؤسسات، انهيار العملية السياسية، تراجع الثقافة والفن، قيام دولة دينية استبدادية.
- نتائج تهدد الرئيس وشرعيته وتشمل قيام ثورة شعبية لإسقاط الرئيس، فقدان الرئيس لشرعيته تدريجياً، إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، تدخل الجيش في العملية السياسية.
- نتائج تهدد التيارات الإسلامية بخسارة الانتخابات القادمة.

فئات الحلول للأزمات في مصر:

تشمل أي فكرة تطرح الحلول للأزمات في مصر، كما يلي:

- تفعيل دولة القانون واستقلال القضاء، تشكيل حكومة كفاءات وطنية، تعديل الدستور، مواجهة المشاكل الاقتصادية، أن يستجيب الرئيس لمطالب الشعب، أن يحقق الرئيس المصالحة الوطنية، النضال السلمي لإسقاط الرئيس، أن يكون للرئيس برنامج زمني محدد لتحقيق أهداف الثورة، أن يعترف الرئيس بأخطائه ويتراجع عنها، أن يستقل الرئيس عن جماعة الإخوان المسلمين، أن يقود الأزهر المرجعية الدينية، تدعيم الحريات الإعلامية، وضع قانون جديد للانتخابات البرلمانية، حدوث انقلاب عسكري صريح أو مستتر.

الأطر الإعلامية للأزمات:

وتشمل إطار المسئولية، إطار الاهتمامات الإنسانية، إطار الصراع، الإطار الأخلاقي، الإطار الاقتصادي، وفيما يلي نعرضها بشيء من التفصيل؛

- **إطار المسئولية**: عندما يقترح الحوار مستوى من الحكومة لديه الإمكانية لجعل المشكلة أقل سوءاً أو قسوة، وعندما يقترح مسئولاً عن الأزمة أو حلاً لها وعندما يشير الحوار إلى أن الأزمة تتطلب فعلاً عاجلاً.
- **إطار الاهتمامات الإنسانية**: عندما يقدم الحوار نموذجاً إنسانياً أو وجهاً إنسانياً للأزمة، وعندما يوظف صفات تولد شعوراً بالغضب أو الصدمة أو

التعـاطف، وعنـدما يـدخل الحـوار الصـحفي إلـى الحيـاة الخاصـة أو الشخصـية للقوى الفاعلة.

- **إطار الصراع**: عندما يعكس الحوار عدم موافقة بين الأفراد أو المجموعات أو الأحزاب، وعندما يشير إلى وجهتي نظر أو أكثر للأزمة التي يتناولها، وعندما يشير إلى الفائزين أو الخاسرين.
- **الإطار الأخلاقي**: عندما يتضمن الحوار رسائل أخلاقية، وإشارات إلى ما هو صواب أو خطأ.
- **الإطار الاقتصادي**: عندما يشير الحوار إلى خسائر (أو مكاسب) اقتصادية حالية أو مستقبلية.

٧- أطر بناء الشخصيات: يستهدف رصد الكيفية التي تم بها تأطير الشخصيات الرئيسية والقوى الفاعلة وسماتها الإيجابية والسلبية، كما يلي: الرئيس، المستشار محمود مكي نائب الرئيس، مستشاري الرئيس، رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين، أعضاء المجلس العسكري، قيادات حزب الحرية والعدالة، قيادات جماعة الإخوان المسلمين، قيادات تيار الإسلام السياسي، القضاة، النائب العام، رجال الشرطة، الإعلاميين، شباب الثورة، قيادات جبهة الإنقاذ الوطني، أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، الرئيس مبارك، الولايات المتحدة الأمريكية، حازم صلاح أبو إسماعيل.

اختبار الصدق:

تم إجراء اختبار صدق استمارة التحليل من خلال مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الدراسات الإعلامية*.

وأجريت التعديلات اللازمة التي اقترحها المحكمون.

كما قام الباحث بإجراء اختبار مبدئي على عينة من الحوارات الصحفية بلغت نسبتها (٢٠%) للتأكد من مناسبة استمارة التحليل للدراسة.

نتائج الدراسة:

أولاً: الأزمات الرئيسية والفرعية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

جدول رقم (١) يوضح الأزمات الرئيسية وتكراراتها ونسبتها المئوية

الأزمات الرئيسة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	التكرار	النسبة المئوية
أزمة العدالة	٩٣	٣٠.٥٨
أزمة الحريات والإعلام	٥٦	١٧.١٢
أزمة الدستور	٦٠	١٨.٣٥
أزمة الاقتصاد	٣٨	١١.٦٢
أزمة المجلسين التشريعيين	٢١	٦.٤٢
الأزمات المتصلة بالرئاسة	٢٠	٦.١٢
أزمة الأمن	١٨	٥.٥١
الأزمات المتصلة بالعلاقات المصرية الخارجية	١٤	٤.٢٨
الإجمالي	٣٢٧	١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح الأزمات الفرعية وتكراراتها ونسبتها المئوية

أزمة العدالة	ت	ن	أزمة الحريات والإعلام	ت	ن
الإعلانات الدستورية	٤٠	٤٣.٠١	العنف ضد المتظاهرين	٤٥	٧٥.٠
حصار المحكمة الدستورية	٢٠	٢١.٥٠	الحريات الإعلامية	١٥	٢٥.٠
النائب العام	١٥	١٦.١٣			
اعتصام القضاة	٧	٧.٥٣			
استعادة الأموال المنهوبة	٥	٥.٣٨			
محاكمة رموز نظام مبارك	٤	٤.٣٠			
الاعتداء على القضاة	٢	٢.١٥			
الإجمالي	**٩٣**	**%١٠٠**		**٦٠**	**%١٠٠**
أزمة المجلسين التشريعيين	**ت**	**ن**	**الأزمات المتصلة بالرئاسة**	**ت**	**ن**
الانتخابات البرلمانية القادمة	١٣	٦١.٩٠	أخونة مفاصل الدولة	١٢	٦٠
قرار عودة مجلس الشعب	٤	١٩.٠٥	الحوار الوطني	٦	٣٠
نظر حل مجلس الشورى	٤	١٩.٠٥	استقالة المستشارين	٢	١٠
الإجمالي	٢١	%١٠٠		٢٠	%١٠٠
أزمة الدستور	**ت**	**ن**	**أزمة الاقتصاد**	**ت**	**ن**
مسودة الدستور	٢١	٣٧.٥٠	تراجع الاحتياطي النقدي	٤	١٠.٥٣
الجمعية تأسيسية	١٢	٢١.٤٣	أزمة السولار والبنزين	٨	٢١.٠٥
اختيار المسار الخاطئ	٨	١٤.٢٩	الحد الأدنى للأجور	١٠	٢٦.٣٢
الانسحاب من الجمعية	٦	١٠.٧١	قرض الصندوق	٦	١٥.٧٩
نظر حل التأسيسية	٥	٨.٩٣	إعادة هيكلة الدعم	٣	٧.٨٩
الانتهاكات أثناء الاستفتاء	٤	٧.١٤	قطرنة الاقتصاد	٢	٥.٢٦
			الصكوك	٢	٥.٢٦
			الاستثمار	٢	٥.٢٦
			محور قناة السويس	١	٢.٦٤
	٥٦	**%١٠٠**		**٣٨**	**%١٠٠**
أزمات الأمن	**ت**	**ن**	**الأزمات المتصلة بالعلاقات الخارجية**	**ت**	**ن**
سيناء	١٠	٥٥.٥٦	العلاقات مع سوريا	٣	٢١.٤٣
الانفلات الأمني	٤	٢٢.٢٢	العلاقات مع إيران	٣	٢١.٤٣
اختفاء الفتيات القبطيات	١٢	١١.١١	العلاقات مع دول الخليج	٢	١٤.٢٨
الضباط الملتحين	٢	١١.١١	منطقة تجارة حرة مع غزة	٣	١٤.٢٨
			العلاقات مع قطر	٢	١٤.٢٨
			العلاقات مع الولايات المتحدة	٢	١٤.٢٨
	١٨	%١٠٠		١٤	%١٠٠

ويتضح من الجدولين السابقين ما يلي:

١- جاءت أزمة العدالة في الترتيب الأول للأزمات الرئيسية في مصر بعد الثورة بنسبة (٣٠.٥٨%)، ويشير ذلك إلى أن أزمات العدالة كانت في بؤرة الاهتمام في فترة الدراسة، وشملت أزمة العدالة سبع قضايا فرعية جاء في صدارتها "أزمة الإعلان الدستوري"، عندما أصدر الرئيس محمد مرسي إعلاناً دستورياً في٢١ نوفمبر ٢٠١١، وتسبب في خروج مئات الآلاف من المصريين وفي الصدارة منهم القضاة اعتراضاً عليها ورفضاً لما تضمنه من اعتداء على استقلال القضاء وعزل النائب العام وتعيين نائب عام جديد وتحصين الإعلانات الدستورية والجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، كما شملت أزمة العدالة قضايا فرعية هي حصار المحكمة الدستورية العليا، وأزمة النائب العام، واعتصام القضاة، واستعادة الأموال المنهوبة، والمحاكمات الجنائية لرموز نظام مبارك والأحكام القضائية الصادرة بشأنها، والاعتداء على القضاة.

وشكلت أزمة العدالة البداية الحقيقية لتآكل شرعية د. محمد مرسي، وأساس الصدام مع القضاة، وبداية تكوين جبهة الإنقاذ الوطني لمواجهة النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين، كما كان لأزمة العدالة تأثير مهم في تحول بعض قطاعات الرأي العام إلى معارضة الرئيس.

٢- جاءت أزمة الحريات في الترتيب الثاني للأزمات الرئيسية في مصر بنسبة (١٨.٨٤%) وتضمنت قضيتين فرعيتين هما: استخدام نظام حكم د. محمد مرسي للعنف المفرط تجاه المتظاهرين المعارضين لسياساته وقراراته والتي سقط على أثرها العديد من القتلى والمصابين، والتضييق على الحريات الإعلامية ومطاردة الإعلاميين المعارضين للرئيس، بالتحقيقات والقضايا للحد من اتساع النقد الموجه للرئيس وسياساته.

٣- جاءت أزمة الدستور في الترتيب الثالث للأزمات الرئيسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتضمنت ست قضايا فرعية هي مسودة الدستور وما دار حولها من مناقشات، الجمعية التأسيسية للدستور، اختيار المسار الخاطئ – الانتخابات قبل الدستور، الانسحاب من الجمعية التأسيسية للدستور من جانب بعض القوى السياسية المدنية، ونظر المحكمة الدستورية لحل الجمعية التأسيسية، والانتهاكات التي حدثت أثناء الاستفتاء على الدستور، وكان لتمرير الدستور دون توافق وطني سبباً في مزيد من الانقسام السياسي والاستقطاب.

٤- جاءت أزمة الاقتصاد المصري في الترتيب الرابع للأزمات الرئيسية في مصر بنسبة (١١.٦٢%) وشملت تسع قضايا فرعية هي على الترتيب: الدعوة لتطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور، أزمة السولار والبنزين، قرض صندوق النقد الدولي، تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي، إعادة هيكلة الدعم، قطرنة الاقتصاد المصري، الصكوك، هروب الاستثمارات، محور قناة السويس.

٥- جاءت أزمة المجلسين التشريعيين في الترتيب الخامس للأزمات الرئيسية في مصر بعد الثورة بنسبة (٦.٤٢%)، وتضمنت ثلاثة أزمات فرعية هي: قانون الانتخابات البرلمانية القادمة، وقرار الرئيس بعودة مجلس الشعب والذي صدر قرار من المحكمة الإدارة العليا بتأكيد زوال وجود مجلس الشعب في ٢٠١٢/٩/٢٢، ونظر حل مجلس الشورى.

٦- أما الأزمات المتصلة بالرئاسة فقد جاءت في الترتيب السادس بنسبة (٦.١٢%) وتضمنت ثلاثة أزمات فرعية هي أخونة مفاصل الدولة، وفشل الحوار الوطني برعاية د. محمد مرسي رئيس الجمهورية مع المعارضة، واستقالة العديد من مستشاري الرئيس ومساعديه. وأدت أزمات الرئاسة إلى تفويض بعض المواطنين للجيش بإدارة شئون البلاد بسبب فشل الرئيس وسعيه لأخونة مفاصل الدولة ومؤسساتها المهمة.

٧- جاءت أزمة "الأمن" في الترتيب السابع للأزمات الرئيسية في مصر بعد الثورة بنسبة (٥.٥١%) وهو ترتيب متأخر نسبياً رغم خطورة الأزمة، وتضمنت أربع قضايا فرعية هي أزمة سيناء، والانفلات الأمني، واختفاء الفتيات القبطيات، وأزمة الضباط الملتحين.

٨- وأخيراً جاءت الأزمات المتصلة بالعلاقات الخارجية المصرية بنسبة (٤.٢٨%) وتضمنت ست قضايا فرعية شملت العلاقات مع سوريا، والعلاقات مع إيران، والعلاقات مع دول الخليج، وبحث إقامة منطقة تجارة حرة مع غزة، والعلاقات مع قطر والولايات المتحدة الأمريكية.

٩- بلغت الأزمات الفرعية أربعين أزمة تسع منها في مجال الاقتصاد، وسبع في العدالة، وست في كل من الدستور والأزمات المتصلة بالعلاقات الخارجية المصرية، وأربع في الأمن، وثلاثة في كل من أزمة المجلسين التشريعيين والأزمات المتصلة بالرئاسة، وأثنين في الحريات والإعلام.

ثانياً: أسباب الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

جدول رقم (٣) يوضح أسباب الأزمة في مصر وتكراراتها ونسبها المئوية

أسباب الأزمات في مصر	التكرار	النسبة المئوية
سياسات الرئيس وقراراته واختياراته	١٢٣	٣٣.٢٤
الإخوان المسلمون	٤٤	١١.٨٩
ضعف أداء مجلس الوزراء والمحافظين ونقص كفاءاتهم	٤١	١١.٠٨
الاعتداء على استقلال القضاء وإهدار هيبته	٢٨	٧.٥٧
الانفلات الأمني	٢٨	٧.٥٧
أخطاء المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية	٢٣	٦.٢٢
إصدار دستور غير توافقي	٢٢	٥.٩٥
الاتجار بالدين لتحقيق أهداف سياسية	١٨	٤.٥٦
غياب العدالة الاجتماعية	٢٠	٥.٤١
إقصاء المعارضة عن المشاركة في الحكم	١٦	٤.٣٢
الفساد المالي	٧	١.٨٩
الإجمالي	**٣٧٠**	**%١٠٠**

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- جاءت سياسات الرئيس واختياراته وقراراته في الترتيب الأول لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (٣٣.٢٤%)، فالرئيس لم يملك رؤية للتغيير أو الإصلاح، وليس لديه خيالاً سياسياً، واختار مستشارين غير أكفاء، ويحكم من خلال سياسة رد الفعل للأحداث.

وهناك تخبط في السياسات وتراجع في القرارات، واختزل الدولة في شخصه، ولم يتجاوب مع مطالب الشعب، وفشل في إدارة الأزمات، وأعتقد بأنه يرى أفضل من الشعب، وعمل على تبرير قراراته الخاطئة.

٢- جاءت جماعة الإخوان المسلمين في الترتيب الثاني لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (١١.٨٩%)، لأنها فكرت في الوصول للحكم ولم تفكر في إدارة الحكم، وهي بلا خبرة كافية لإدارة شئون البلاد، ومارست الاستبداد السياسي، وعملت على إقصاء الآخرين من المشاركة في الحكم، واتهمت المعارضة وعملت على تشويه صورة زعمائها، وأسهمت في الاستقطاب السياسي، وعملت على فرض

الأمر الواقع، ومارست العنف ضد المعارضين، وسعت لتحقيق مصالح خاصة، وتعالت على الآخرين.

٣- جاء ضعف أداء مجلس الوزراء والمحافظين ونقص كفاءاتهم في الترتيب الثالث لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (١١.٠٨%)، حيث اعتبرت الحكومة ضعيفة وغير متجانسة ولا علاقة لها بالثورة، ودافعت عن منظومة الاستبداد، واتسمت سياساتها بالفشل والعجز في مواجهة الأزمات، وكانت فقط لتيسير الأعمال، ولم تتخذ قرارات حازمة، ولم تتخذ خطوات جادة لحل مشاكل الفقر أو تحسين الأوضاع.

٤- جاء الاعتداء على استقلال القضاء وإهدار هيبته في الترتيب الرابع لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (٧.٥٧%)، حيث شهدت مرحلة حكم د. محمد مرسي محاولات مستمرة للاعتداء على استقلال القضاء وإهدار كرامته وحصار المحاكم ومنعها من العمل، وعداء غير مبرر للسلطة القضائية والتشكيك في أحكامها وفي نزاهة القضاة، وترسيخ العداء للمحكمة الدستورية العليا بسبب حل مجلس الشعب، والخوف من صدور حكم منها بحل مجلس الشورى، وبطلان اللجنة التأسيسية للدستور، وتجاوز الرئيس لسلطاته بإصدار إعلانات دستورية ومنحه صلاحيات هائلة لنفسه تفتح الباب أمام هدم حجة الأحكام القضائية وعدم تنفيذ الأحكام القضائية وتعطيل إجراءات التقاضي، والسعي لإسقاط دولة القانون وتسليم مصر لجماعة غير قانونية.

٥- جاء الانفلات الأمني في الترتيب الخامس لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (٧.٥٧%) حيث تراجع الأمن والأمان وزادت الجرائم والتجاوزات، وانتشرت ظاهرة البلطجة والاعتداء على الأفراد والمؤسسات.

٦- جاءت أخطاء المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد في الترتيب السادس لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (٦.٢٢%)، حيث اعتبرت إدارة المجلس العسكري للبلاد بمثابة عام ونصف العام من سوء الإدارة والفشل، وأحد الأسباب الرئيسية لما وصلت إليه البلاد من تسليم السلطة للإخوان في إطار صفقة بين المجلس العسكري والإخوان والولايات المتحدة الأمريكية، وتم اختيار مسار خاطئ للمرحلة الانتقالية بالبدء في الانتخابات البرلمانية ثم

الانتخابات الرئاسية قبل إعداد دستور جديد يليق بمصر، مما أدى إلى تردي الأوضاع.

٧- جاء إصدار دستور غير توافقي في الترتيب السابع لأسباب الأزمات في مصر بنسبة مئوية (٥.٩٥%)، حيث أعدته جمعية تأسيسية غير ممثلة لفئات الشعب تمثيلاً متوازناً، وانسحبت العديد من القوى الوطنية من الجمعية قبل إقرار الدستور، لكن استمر عمل الجمعية وأسرعت في التصويت على الدستور في ٢٤ ساعة، ودعا الرئيس للاستفتاء عليه سريعاً، قبل صدور قرار بحل الجمعية التأسيسية من المحكمة الدستورية العليا.

٨- جاء الاتجار بالدين لتحقيق أهداف سياسية في الترتيب الثامن لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (٥.٤١%) حيث عملت تيار التأسلم السياسي على توظيف الدين لخدمة أغراض سياسية بدءاً من الاستفتاء على الإعلان الدستوري في مارس ٢٠١١، ودغدغة مشاعر المصريين باسم الدين لاسيما أثناء الانتخابات.

٩- جاء غياب العدالة الاجتماعية في الترتيب التاسع لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (٤.٨٦%)، حيث غاب الاهتمام بالفقراء وتحسين أحوالهم عن سياسات الرئيس وحكومته، وترك الصعيد تحت خط الفقر، وغابت العدالة الاجتماعية التي كانت واحدة من مطالب الثورة المصرية (عيش، حرية، عدالة اجتماعية).

١٠- جاء إقصاء المعارضة عن المشاركة في الحكم في الترتيب العاشر لأسباب الأزمات في مصر بنسبة (٤.٣٢%)، حيث مارس نظام الحكم سياسية تمكين الإخوان من مفاصل الدولة، وإقصاء المعارضة عن المشاركة في الحكم، ورفض الاستجابة لمطالب المعارضة، والسعي لاستخدام المعارضة بدلاً من دعوتها لتحمل جانباً من عبء الحكم، واتسمت دعوات الرئيس للمعارضة للحوار بالشكلية وعدم الجدية، ولم يتم الالتزام بنتائجها.

١١- جاء الفساد المالي في الترتيب الحادي عشر لأسباب الأزمات في مصر، بنسبة (١.٨٩%) بسبب سياسات الخصخصة وفسادها وبيع مصانع الأسمنت أثناء فترة حكم الرئيس مبارك وبسبب الفساد ماتت المشروعات الكبرى التي تم التخطيط لها منذ عهد الرئيس السادات (مشروع محور قناة السويس، مشروع تنمية سيناء، مشروع زراعة الساحل الشمالي).

ثالثاً: التقييم الأخلاقي للأزمات في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١:

١- ارتبط التقييم الأخلاقي للأزمات في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ بمجموعة من القيم التي ظهرت في الحوارات الصحفية مرتبطة بـ د. محمد مرسي رئيس الجمهورية، وشملت: الحنث بالقسم، الكذب، الخداع، الكبرياء، التحيز للإخوان في تولي المناصب القيادية، إهانة القضاء، تجاهل مطالب الشعب، الصمت على العنف والتحريض على العنف واستخدامه، التحجر في المواقف الفكرية.

٢- استخدام سلوكيات وممارسات شملت: الاعتداء على السلطة القضائية وإهدار استقلالها، تجاوز القانون والدستور، إقصاء الآخرين عن المشاركة في الحكم، ومحاولة فرض الأمر الواقع.

٣- اتسم نظام حكم د. محمد مرسي بما يلي: غياب الرؤية والبرامج والأفكار، التخبط في السياسات والقرارات، الانفراد باتخاذ القرارات، الفهم الخاطئ للديمقراطية (ديمقراطية صناديق الانتخاب فقط)، التعامل مع مصر باعتبارها غنيمة، تمكين الإخوان من مفاصل الدولة، البطء، الغباء، العناد السياسي (الإصرار على الاستمرار في الأخطاء دون التراجع عنها)، تأجيل معالجة الأزمات الأساسية، إدارة الدولة بطريقة يوم بيوم، التسلط باسم الدين، رفض التوافق الوطني وتعميق الانقسام السياسي والاستقطاب داخل المجتمع، محاصرة الإعلام الحر وتضييق الخناق على الإعلاميين المعارضين، توظيف الإعلام الرسمي لخدمة نظام الحكم والإخوان، الابتعاد عن نبض الشارع.

رابعاً: نتائج الأزمات فى مصر بعد الثورة:

جدول رقم (٤) يوضح نتائج الأزمات في مصر وتكراراتها ونسبها المئوية

نتائج الأزمات في مصر		التكرار	النسبة المئوية
تدهور الاقتصاد	تهديد الدولة المصرية	٢٥	٢٥
تزايد العنف		١٩	١٩
تراجع دولة القانون والمؤسسات		١٨	١٨
انهيار العملية السياسية		٦	٦
تراجع الثقافة والفن		٣	٣
إيقاف العمل بالدستور		٢	٢
إقامة دولة دينية استبدادية		١	١
قيام ثورة شعبية لإسقاط الرئيس		١١	١١
سيفقد الرئيس شرعيته تدريجياً	تهديد للرئيس وشرعيته	٥	٥
إجراء انتخابات رئاسية مبكرة		٣	٣
تدخل الجيش في العملية السياسية		٣	٣
خسارة التيارات الإسلامية للانتخابات القادمة		٤	٤
الإجمالي		١٠٠	%١٠٠

وبقراءة النتائج السابقة يتضح ما يلي:

أولاً: توقع حدوث نتائج تهدد الدولة المصرية بنسبة (٧٤%)، تكون آثارها الاقتراب من الوصول إلى مرحلة انهيار الدولة وتهديد كيانها ووجودها، ولها آثار حادة على الاقتصاد المصري بصفة أساسية، حيث فقد معظم الاحتياطي من النقد الأجنبي وتدهورت السياحة وتراجعت قيمة الجنيه مقابل الدولار، وتوقفت الاستثمارات الأجنبية، وارتفع العجز في الموازنة العامة للدولة، وزادت نسبة البطالة وانخفض معدل النمو السنوي.

بالإضافة إلى تزايد العنف في الشارع المصري وحدوث مواجهات محتملة بين أنصار الرئيس ومعارضيه، واستمرار العنف وانتشاره وسقوط دماء كثيرة والخوف من الدخول في حرب أهلية، توقع تراجع دولة القانون واستقلال القضاء.

توقع انهيار العملية السياسية وانسدادها وتأزم الموقف وتعقيده، وتزايد الانقسام والاستقطاب السياسي في غياب الاتفاق على الدستور ورؤية لمستقبل مصر، وتوقع أن تخلق الثورة مساراً جديداً بعيداً عن الإخوان والعسكر.

توقع تراجع الثقافة والفن في مصر، وزيادة قوة الرقابة على الفن وتشويه الأعمال الفنية وإنتاج أعمال فنية رديئة المستوى، وتوقف تام لصناعة الموسيقى وإيقاف العمل بالدستور، وأخيراً مخاطر تحول الدولة إلى دولة دينية استبدادية.

ثانياً: نتائج تهدد الرئيس وشرعيته بنسبة (٢٢%) تمثلت في احتمال قيام ثورة شعبية تطيح بالرئيس والإخوان، وسقوط شرعية الرئيس لسقوط دماء وفقدان الرئيس شعبيته لدى المصريين، وتوقع ألا يكمل الرئيس مدته وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وأخيراً تدخل الجيش في العملية السياسية.

ثالثاً: توقع خسارة التيارات الإسلامية للانتخابات البرلمانية القادمة.

خامساً: الحلول المقترحة للأزمات في مصر بعد الثورة:

جدول رقم (٥) يوضح الحلول للأزمات في مصر بعد الثورة وتكراراتها ونسبها المئوية

الحلول المقترحة للأزمات في مصر	التكرار	النسبة المئوية
أن يستجيب الرئيس لمطالب الشعب	٢٨	١١.٤٣
أن يكون للرئيس برنامج زمني محدد لتحقيق أهداف الثورة	٦	٢.٤٥
أن يحقق الرئيس المصالحة الوطنية	١٩	٧.٧٦
أن يستقل الرئيس عن الإخوان	٤	١.٦٣
أن يعترف الرئيس بأخطائه ويتراجع عنها	٥	٢.٠٤
تفعيل دولة القانون واستقلال القضاء	٤٥	١٨.٣٧
تشكيل حكومة كفاءات وطنية	٤٢	١٧.١٤
تعديل الدستور	٣٢	١٣.٠٦
مواجهة المشاكل الاقتصادية	٣٨	١١.٤٣
النضال السلمي لإسقاط الرئيس	١٩	٧.٧٦
انقلاب عسكري صريح أو مستتر	٢	٠.٨٢
توقف الإخوان المسلمين عن التظاهر والعنف	٥	٢.٠٤
أن يقود الأزهر المرجعية الدينية	٤	١.٦٣
تدعيم الحريات الإعلامية	٣	١.٢٢
وضع قانون جديد للانتخابات البرلمانية	٣	١.٢٢
الإجمالي	٢٤٥	%١٠٠

ويتضح من قراءة الجدول السابق ما يلي:

١- جاءت الحلول المتصلة بالرئيس في الترتيب الأول بنسبة (٢٥.٣٠%) من خلال استجابته لمطالب الشعب المتمثلة في "أن يكون رئيساً لكل المصريين، وأن يعامل المصريين جميعاً بالمساواة، وأن يحترم إرادة الشعب، وأن يحكم بقيم العدل والحرية وأن يؤسس لدولة مدنية، وتحقيق المواطنة الكاملة لجميع المصريين، وأن يترجم كلماته إلى أفعال، وأن يوقف العنف والدماء، وأن يعلى المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة".

وأن يعمل الرئيس على تحقيق التوافق والمصالحة الوطنية ومع قوى المعارضة، وأن يكون للرئيس رؤية وبرنامج زمني محدد لتحقيق أهداف الثورة، وأن يستقل عن الإخوان ويوقف أخونة مفاصل الدولة، وأن يعترف بالأخطاء التي ارتكبها ويتراجع عنها.

٢- جاء تشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تكون بمثابة حكومة إنقاذ وطني بنسبة (١٧.١٤%)، وهذا الأمر يدخل في إطار سلطات الرئيس وصلاحياته، وهكذا ترتفع نسبة الحلول المتصلة بالرئيس إلى (٤٢.٤٤%)، وتكون مهمة هذه الحكومة البحث عن حلول للأزمة الاقتصادية ووضع سياسات مقنعة للشعب، والاعتماد على الإمكانات المصرية والمصريين، واستعادة الأمن، وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، وتعظيم وزيادة الناتج الإجمالي، ومراعاة البُعد الاجتماعي في التنمية وحل مشاكل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء الثقة بين المواطن والدولة، وإصلاح منظومة التعليم وتطوير التكنولوجيا، والاستفادة من العلم في حل المشكلات الاقتصادية.

٣- جاء النضال السلمي لإسقاط الرئيس بنسبة (٧.٧٦%) من خلال توحيد المعارضة والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية المعارضة لسياسات الرئيس، واستنهاض همة الجماهير، والتصدي لمشروع تمكين الإخوان من مفاصل الدولة، واللجوء إلى الوسائل السلمية بما فيها العصيان المدني، وأن تطرح المعارضة رؤية بديلة لإدارة البلاد وعرضها على الرأي العام، ورفض منظومة الاستبداد حتى لو جاءت تحت شعارات دينية.

٤- جاء توقف الإخوان المسلمين عن التظاهر والعنف بنسبة (٢.٠٤%) على اعتبار أن من في الحكم لا يتظاهر.

٥- جاء قيادة الأزهر للمرجعية الدينية بنسبة (١.٦٣%) وأن يتم احترام مرجعية الأزهر الشريف ومكانته، وأن لا يعتد بأية فتاوى أخرى بعيداً عن مؤسسة الأزهر الشريف ودار الإفتاء.

٦- جاء تدعيم الحريات الإعلامية ووضع قانون جديد للانتخابات البرلمانية يحظى بتوافق وطني بنسبة (١.٢٢%) لكل منها ضمن الحلول المقترحة للأزمات في مصر.

٧- أخيراً جاء حدوث انقلاب عسكري صريح أو مستتر بنسبة (٠.٨٢%) أي أقل من (١%)، في حالة عجز السلطة الحاكمة عن تحقيق الأمن والوفاق الوطني.

سادساً: أطر الأزمات في مصر:

جدول رقم (٦) يوضح أطر الأزمات في مصر وتكراراتها ونسبها المئوية

أطر الأزمات في مصر	التكرار	النسبة المئوية
المسئولية	٦٨	٥٨.٦٢
الصراع	٤١	٣٥.٣٤
النتائج الاقتصادية	٧	٦.٠٤
الإجمالي	١١٦	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- جاء إطار المسئولية في الترتيب الأول بالنسبة للأطر الإعلامية المستخدمة في الحوار الصحفي عن الأزمات التي مرت بها مصر، بنسبة (٥٨.٦٢%) من إجمالي الأطر التي تم استخدامها وارتبط توظيف هذا الإطار بسياق نسب مسئولية ما يحدث من أزمات إلى د. محمد مرسي رئيس الجمهورية باعتباره مسئولاً عن أسباب الأزمات ومظاهرها بسبب سياساته واختياراته الخاطئة لرئيس الوزراء (والوزراء) والمحافظين، وتمكين الإخوان من مفاصل الدولة، والاعتداء على استقلال القضاء، واستبداده السياسي وإقصاء المعارضة عن المشاركة في الحكم، وإصداره إعلانات دستورية تجعل منه الحاكم الإله، وتمريره دستوراً غير توافقي لا يرضى عنه غالبية المصريين، وتجاهل حماية الشعب وعدم الاهتمام بالفقراء، والإصرار على استمرار حكومة د. هشام قنديل التي فشلت في القيام بالمهام الأساسية.

كما ركز توظيف إطار المسئولية على دور الرئيس في معالجة الأزمات وحلها من خلال استجابة الرئيس لمطالب الشعب والمعارضة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني غير حزبية ذات كفاءات، ووجوب استقلال القرار الوطني عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم مصالح الوطن على المصالح الخاصة، ووقف أخونة مفاصل الدولة، وقبول الرئيس بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وأن يدرك الرئيس فشله ويترك منصبه بشرف.

بالإضافة إلى أن سياق توظيف إطار المسئولية حمل جماعة الإخوان المسلمين جزءاً من مسئولية الأزمات باعتبار أن قرارات الحكم كانت تتخذ في مكتب الإرشاد بالمقطم، وأن جماعة الإخوان المسلمين ليس لديها الخبرة الكافية للحكم، وأنها أسهمت في الاستقطاب السياسي، ووظفت الدين لخدمة أغراض سياسية واستخدام للعنف ضد المتظاهرين السلميين، وركز توظيف إطار المسئولية أيضاً أن للإخوان دور في حل الأزمات يتمثل في تحديد مصادر التمويل وتحديد العلاقة بالمواطن والنظام السياسي، وإيقاف المظاهرات المؤيدة للرئيس، والتوقف عن استخدام العنف، وأن التوافق بين القوى السياسية أهم من الاحتكام لصندوق الانتخابات، وأن يتخلى الإخوان عن الرغبة في السيطرة على مفاصل الدولة، وأن يتم الفصل بين جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة.

٢- جاء إطار "الصراع" في الترتيب الثاني بنسبة (٣٥.٣٤%) وارتبط توظيفه بصدام الرئيس مع القضاء وإهدار استقلاله من خلال إصدار إعلانات دستورية مخالفة للقوانين، والصراع مع قوى المعارضة، وتمرير دستور غير توافقي، والاتهامات المتبادلة بين جماعة الإخوان المسلمين والمعارضة.

٣- جاء إطار "النتائج الاقتصادية" في الترتيب الثالث والأخير بنسبة (٦.٠٤%)، وجاء توظيفه في سياق الخسائر الاقتصادية الهائلة التي لحقت بالاقتصاد المصري بسبب نزيف الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية وفقدان ٢١ مليار دولار منه وفقدان نصف عائد السياحة (٧ مليار دولار) وفقدان الاستثمارات الأجنبية وانخفاض معدل النمو السنوي للاقتصاد المصري وتخفيض التصنيف الائتماني لمصر.

سابعاً: أطر بناء الشخصيات:

جدول رقم (٧) يوضح أطر بناء الشخصيات وسماتها بالتكرارات والنسب المئوية

الشخصيات	التكرار	إيجابي		محايد		سلبي	
		ت	ن	ت	ن	ت	ن
الرئيس د. محمد مرسي	٩١	١٤	١٥.٣٨	١٢	١٣.١٩	٦٥	٧١.٤٣
قيادات جماعة ألإخوان المسلمين	٤٢	-	-	٦	١٤.٢٩	٣٦	٨٥.٧١
رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين	٣٠	١	٣.٣٤	١٠	٣٣.٣٣	١٩	٦٣.٣٣
قيادات جبهة الإنقاذ الوطني	٢٣	١٠	٤٣.٤٨	٧	٣٠.٤٣	٦	٢٦.٠٩
قيادات المجلس العسكري	٢١	٧	٣٣.٣٣	٥	٢٣.٨١	٩	٤٢.٨٦
شباب الثورة	١٣	٩	٦٩.٢٣	٣	٢٣.٠٨	١	٧.٦٩
رجال الشرطة	١٣	٣	٢٣.٠٨	-	-	١٠	٧٦.٩٢
القضاة	١١	٨	٧٢.٧٣	١	٩.٠٩	٢	١٨.١٨
قيادات تيار الإسلام السياسي	٩	-	-	٣	٣.٣٣	٦	٦٦.٦٧
قيادات حزب الحرية والعدالة	٨	١	١٢.٥٠	٢	٢٥.٠	٥	٦٢.٥٠
الإعلاميون	٥	٤	٠.٨٠	-	-	١	٠.٢٠
مستشارو الرئيس	٤	-	-	-	-	٤	١٠٠
النائب العام	٣	١	٣٣.٣٣	-	-	٢	٦٦.٦٧
الرئيس مبارك	٣	-	-	-	-	٣	١٠٠
حازم أبو إسماعيل	٢	-	-	-	-	٢	١٠٠
الجمعية التأسيسية للدستور	٢	-	-	-	-	٢	١٠٠
المستشار محمود مكي نائب الرئيس	٢	-	-	-	-	٢	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	-	-	-	-	٢	١٠٠

شملت أطر الشخصيات الرئيسية التي تم إبرازها في الأزمات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ العديد من الشخصيات التي اتسمت بسمات سلبية وجاء في صدارتها د.محمد مرسي رئيس الجمهورية حيث اتسم بما يلي:

- نقص المعرفة والفهم بملفات الدولة الأساسية وقضاياها.
- ضعف الخبرة السياسية والقدرة والكفاءة.
- فقدان القدرة على التواصل مع الشعب بسبب التمادي في الكذب.

- أول رئيس يحلف اليمين ثلاث مرات بسبب رغبته في اختراق القواعد القانونية.
- تصرف كرئيس لجماعة وليس كرئيس لدولة، وفشل أن يقدم نفسه رئيساً لكل المصريين، وخاض حرباً ضد الشعب.
- تحيز للإخوان المسلمين في تولي المناصب المهمة بالدولة.
- مجرد سكرتير في مكتب إرشاد الإخوان المسلمين وليس رئيس جمهورية، ويحكم من خلال الارتباط الوثيق بجماعة الإخوان المسلمين وأهدافها.
- فرض نظاماً ديكتاتورياً وأصدر إعلانات دستورية لا يملك صلاحية إصدارها.
- رسخ العداء للمحكمة الدستورية العليا وللقضاء.
- اتسم بالعناد السياسي.
- أسرف في تقديم الوعود للشعب، ولم يقدم شيئاً يرضي الرأي العام، مما سبب خيبة أمل كبيرة.
- سياساته فاشلة، وتدهورت الأوضاع في عهده بسبب الأداء الضعيف له.
- متهم بنفس الاتهامات التي وجهت إلى "مبارك"، العلم بقتل المتظاهرين ولم يعط أوامر بإيقاف القتل، وتقاعس عن حماية المواطنين.
- أغل يد الجيش في التعامل مع الإرهابيين بسيناء.

يلي ذلك قيادات جماعة الإخوان المسلمين واتسمت بسمات سلبية غالبة من أهمها: أنها لا تنظر إلا لنفسها ومصلحتها، وأنها جماعة منافقة لا يهمها سوى تحقيق أهدافها حتى لو تحالفت مع الشيطان، وأنها تتعامل مع مصر كسيارة مسروقة يتم تفكيكها وبيعها قطعة قطعة، العناد، تمكين الإخوان من مفاصل الدولة، الفشل في الإنجاز.

ثم جاءت شخصيات رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين واتسمت بسمات سلبية من أهمها: لا تتمتع بأي كفاءة، وعجزت عن تحقيق الأمن، واتسمت إدارتها لشئون البلاد بالإهمال والسوء، ولم يكن لديها خطط أو برامج أو رؤية، نقص الخبرة السياسية، وسبب للمشاكل، ولا يثق بها المواطن.

كما اتسمت شخصيات أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسمات سلبية من أهمها: سوء إدارة شئون البلاد لمدة عام ونصف، تسليم البلاد إلى جماعة الإخوان من خلال صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الخضوع للضغوط، ارتكاب أخطاء

عديدة أسهمت في فقدان بعض القيادات العسكرية هيبتها لدى الشعب، وزادت من خوف المواطنين من حكم العسكريين، ورغم ذلك إلا أن مؤسسة الجيش الوطنية حظيت بكل الاحترام والتقدير.

واتسمت شخصيات رجال الشرطة بالتراخي في إعادة الأمن والأمان إلى الشارع: والتغاضي عن أخطاء التيارات الإسلامية التي حاصرت المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامي، وهاجمت مقر جريدة الوفد وحزب الوفد وأحدثت بعض التلفيات به، استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، ورغم ذلك إلا أن بعض الفترات والأحداث شهدت التزام رجال الشرطة بضبط النفس وعدم الانسياق وراء محاولات الاستفزاز من جانب بعض المتظاهرين، والسعي لتنفيذ القانون.

أما قيادات تيارات التأسلم السياسي فاتسمت بسمات سلبية أبرزها: توظيف الدين لتحقيق أهداف سياسية، التحريض على العنف واستخدامه، إصدار فتاوى دينية تحرض على الكراهية وتهدر دم بعض قيادات جبهة الإنقاذ الوطني، الدعوة إلى محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي والمحكمة الدستورية العليا، وتشويه صورة زعماء المعارضة.

واتصفت قيادات حزب الحرية والعدالة بتبرير قرارات د. محمد مرسي رئيس الجمهورية سواء كانت صائبة أم خاطئة، ومن ذلك الإعلان الدستوري عندما صدر وعندما ألغى، واختيار أهل الثقة في المواقع القيادية بينما لا يتم اختيار العناصر ذات الخبرة والكفاءة، وبأنها تسيء تقدير المواقف، فليس لديها القدرة على التقدير الصحيح للمواقف.

كما اتسم مستشاري الرئيس بعدم الكفاءة وبأنهم دون المستوى المطلوب، واتسم النائب العام المستشار طلعت إبراهيم عبد الله بأنه النائب الخاص للرئيس وجماعته، وتراجع عن الاستقالة التي تقدم بها، رغم رفض الغالبية العظمى من أعضاء النيابة أن يكون رئيساً لهم وأن يعملوا تحت قيادته، واتسم حازم صلاح أبو إسماعيل باستخدام العنف وتوظيف الدين لتحقيق مصالح خاصة، ووصف أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور بأنهم غير ممثلين للشعب ولا يعبرون عن فئاته، وأنهم أعدوا دستوراً رجعياً لا يليق بمصر ومكانتها.

برزت شخصيات فاعلة اتسمت بالإيجابية وجاء في صدارتها قيادات جبهة الإنقاذ الوطني التي اتسمت بالوحدة والمصداقية لدى الجماهير والارتباط بثورة الشارع والانحياز للشعب والعمل على تحقيق مطالب الثورة، ورموزها لهم تاريخ

مشرف، واستخدام النضال السلمي، بكل وسائله، ورغم ذلك فقد كانوا أحد أسباب وصول الإخوان للحكم بسبب مواقفهم أثناء حكم المجلس العسكري. واتسم شباب الثورة بالفعالية والقدرة على التغيير، وأنهم الأمل للمصريين.

واتسم قضاة مصر بالوحدة، وبأنهم غير قابلين للاختراق، ولا يعرفون المساومة، ولا أحد يقدر على القيام بمذبحة للقضاء، ولا يمكن أن يؤثر على أحكامهم أحد.

واتسم الإعلاميون بأنهم شرفاء يبحثون عن الحرية، ويعبرون عن آرائهم بشجاعة، وينتقدون النظام عندما يخطئ، ولا يخشون من التهديدات.

خاتمة الدراسة .. النتائج العامة :

١- أظهرت الدراسة قدرة فن الحوار الصحفي كفن رئيسي من فنون التحرير الصحفي في تقديم أفكار ورؤى عن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والكشف عن الأزمات الرئيسة والفرعية التي مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من خلال ثمانية أزمات كبرى هي: أزمة العدالة، أزمة الحريات والإعلام، أزمة الدستور، أزمة الاقتصاد، أزمة المجلسين التشريعيين، الأزمات المتصلة بالرئاسة، أزمة الأمن، الأزمات المتصلة بالعلاقات المصرية الخارجية، وتضمنت هذه الأزمات أربعين أزمة فرعية، وتبين أن هناك ١١ سبباً رئيسياً وراء هذه الأزمات هي: سياسات الرئيس وقراراته واختياراته، الإخوان المسلمين، ضعف أداء رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين ونقص كفاءاتهم، الاعتداء على استقلال القضاء وإهدار هيبته، الانفلات الأمني، أخطاء المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية، إصدار دستور غير توافقي، الاتجار بالدين لتحقيق أهداف سياسية، غياب العدالة الاجتماعية، إقصاء المعارضة عن المشاركة في الحكم، والفساد المالي.

٢- تبين من الدراسة أن آثار الأزمات ونتائجها تتمثل في تهديد الدولة المصرية من خلال تدهور الاقتصاد وتزايد العنف وتراجع دولة القانون والمؤسسات وانهيار العملية السياسية وتراجع الثقافة والفن وإيقاف العمل بالدستور واحتمال قيام دولة دينية استبدادية، بالإضافة إلى تهديد الرئيس من خلال احتمال قيام ثورة شعبية تعمل على إسقاطه وفقدان الرئيس لشرعيته تدريجياً، واحتمال إجراء انتخابات

رئاسية مبكرة، وإمكانية تدخل الجيش في العملية السياسية، وتوقع خسارة التيارات الإسلامية للانتخابات القادمة، وبرهنت الأيام صدق ما طرحه فن الحوار من نتائج للأزمات إذ تحققت جميعاً باستثناء احتمال قيام دولة دينية استبدادية وخسارة التيارات الإسلامية للانتخابات القادمة، حيث لم يتم بعد إجراء الانتخابات.

تم اقتراح خمسة عشرة حلاً للأزمات في مصر ستة منها في يد الرئيس وهي: تشكيل حكومة كفاءات وطنية وأن يستجيب الرئيس لمطالب الشعب وأن يحقق المصالحة الوطنية وأن ينفذ برنامجاً محدداً لتحقيق أهداف الثورة وأن يعترف بأخطائه ويتراجع عنها وأن يستقل عن الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى حلول أخرى تتضمن تفعيل دولة القانون واستقلال القضاء وتعديل الدستور ومواجهة المشاكل الاقتصادية، وتضمنت الحلول أيضاً النضال السلمي لإسقاط الرئيس وتوقف الإخوان المسلمين عن التظاهر والعنف وأن يقود الأزهر الشريف المرجعية الدينية وتدعيم الحريات الإعلامية ووضع قانون جديد للانتخابات البرلمانية، وحدوث انقلاب عسكري صريح أو مستتر.

٣- جاء إطار المسئولية في الترتيب الأول يليه إطار الصراع ثم النتائج الاقتصادية بالنسبة للأطر الإعلامية التي استخدمت في الأزمات التي مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٤- أظهرت الدراسة وجود ١٨ شخصية وقوى فاعلة في الأزمات التي حدثت جاء في مقدمتها الرئيس د. محمد مرسي وقيادات جماعة الإخوان المسلمين ورئيس الوزراء والوزراء والمحافظين واتسمت صفاتها بالسلبية.

وبرزت شخصيات فاعلة اتسمت صفاتها بالإيجابية جاء في صدارتها قيادات جبهة الإنقاذ الوطني وشباب الثورة والقضاة والإعلاميين.

الدروس المستفادة:

يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة من الأزمات التي مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتحديد إخلال فترة الدراسة، كما يلي:

١- التوازن بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) والفصل بينها واحترام كل سلطة لغيرها يعتبر أساساً ضرورياً لنجاح الحكم وعندما أصدر الرئيس قراراً

بعودة مجلس الشعب المنحل بحكم قضائي بعد أسبوع واحد من توليه الحكم شكل ذلك اعتداء من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وحدث الأمر نفسه عندما أصدر الرئيس إعلانات دستورية، تهدر استقلال القضاء وتتجاوز الدستور والقانون، وكان ذلك سبباً جوهرياً في تآكل شرعية الرئيس وبداية للصدام مع القضاء.

٢- التوافق الوطني بين القوى السياسية أمر ضروري لتجاوز الأزمات لاسيما بعد الثورات، وتزداد أهمية التوافق الوطني عند صياغة دستور جديد، ونظراً لوقوع أخطاء كثيرة في اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الأولى والثانية وعملية صياغة مواد الدستور وعملية التصويت عليه والاستفتاء عليه، فقد أدى إقرار الدستور وبدء العمل به إلى مزيد من الانقسام السياسي والاستقطاب، ولم ينتج عنه الاستقرار المنشود.

٣- إن الفوز في الانتخابات الرئاسية ليس نهاية المطاف، وأن الديمقراطية ليست فقط "صناديق الانتخابات" بل تشمل الكثير من المعاني الأخرى؛ ومن أهمها: مشاركة المعارضة في الحكم، احترام القانون والدستور، تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، احترام حقوق المرأة والأقباط وسائر فئات الشعب.

٤- إن الشعب مصدر السلطات، وبإمكانه الإطاحة بالرئيس.

هوامش الدراسة:

١- **نبيل عبد الفتاح (٢٠١٣)** النخبة والثورة الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة سلسلة إنسانيات.

٢- **إيمان محمد حسنى عبد الله (٢٠١٢)** الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة سلسلة إنسانيات.

3- **Reem Bassiouney (2012)** Politicizing identity: Code choice and stance-taking during the Egyptian revolution in: Discourse & Society. Vol (23) No(2) pp. 107-126.

4- **Nawaf of Abdulnabi Al Maskati (2012)** Newspaper coverage of the 2011 protests in Egypt in: International Communication Gazette Vol. 74 No (4) PP. 342-366.

5- **Simon Cattle (2011)** Media and the Arab Uprisings of 2011: Research motes in Journalism vol. 12 No (5) PP. 647-659.

6- **Amany Fahmy (2011)** Social Network Dependency during the 25th January Revolution Crisis communication in Egypt in: Egyptian Journal of Mass communication Research. Vol (37), January – June 2011, PP. 1-35.

7- **Amany Fahmy (2011)** Factors Affecting Elites, Trust in the Egyptian Media after the Revoluation in: Egyptian Journal of Mass Communication Research. Volume (38) July – December PP 1-36.

٨- **محمد رضا أحمد (٢٠١١)** التعرض لأخبار العنف والانفلات الأمني من التلفزيون والمواقع الإلكترونية وتأثيرها على انفعالات الخوف لدى الجمهور المصري في: المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الثامن والثلاثون – يوليو – ديسمبر، ص ص ٣٧-٩١.

٩- **وليد النجار (٢٠١١)** الوسائط المتعددة بالمواقع الصحفية الإلكترونية وعلاقتها بإمداد طلبة الإعلام بالمعلومات حول أحداث ٢٥ يناير المصرية (دراسة ميدانية)، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد العاشر، العدد الرابع يوليو/ديسمبر، ص ص ٣٠١ – ٣٦٧.

١٠- **حنان أحمد سليم (٢٠١١)** أثر مقاطع يوتيوب على تشكيل معارف واتجاهات الفتاة السعودية نحو أحداث الثورة المصرية في: المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الثامن والثلاثون، يوليو – ديسمبر ٢٠١١، ص ص ٣١٧-٣٤٢.

١١- **عدلي سيد رضا وآخرون (٢٠١١)** التحليل النقدي لبحوث الأطر الإعلامية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين دراسة تحليلية من المستوى الثاني في: المؤتمر الدولي السابع عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، بحوث

الإعلام في مصر في نصف قرن الواقع واتجاهات المستقبل، ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١١، ص ص ٨١-١١٢.

١٢- **شارع البقمي (٢٠١١)** أطر إنتاج الخطاب الخبري في وسائل الإعلام العربية: دراسة تحليلية بالتطبيق على أزمة الحوثيين عام ١٤٣٠هـ في: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد العاشر، العدد الرابع، يوليو/ديسمبر ٢٠١١، ص ص ١٤٩-١٨٢.

13- **Nel Ruigrok & Wouter Van Atteveldt (2007)** Global Angling with a local Angle: How U.S., Brutish, and Dutch News papers frame Global and local Terrorist Attacks in: the Harvad International Journal of Press / Politics. Vol 12 No (1)
P.P 68-86.

14- **Brain Miles, and Stephanie Morse (2007)** The Role of News Media in Natural disaster Risk and Recovery, in: Ecological Economics, Vol. 63 No (2-3) August 2007, PP 365-373.

١٥- **جمال عبد العظيم أحمد (٢٠٠٧)** أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية دراسة مقارنة لموقعي BBC وقناة العالم الإيرانية في: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن، العدد الثالث، يوليو/سبتمبر، ص ص ١٠٧-١٧١.

١٦- **هشام عطية عبد المقصود محمود (٢٠٠٧)** التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان في الصحافة المصرية دراسة لبنية وأطر الخطاب المقدم في سياق مدخل التحليل الثقافي في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن، العدد الثالث، يوليو/سبتمبر، ٢٠٠٧، ص ص ٤٧-١٠٠.

١٧- **طه عبد العاطي مصطفى نجم (٢٠٠٧)** الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية دراسة تحليلية لعينة من صحيفتي الوطن السعودية وتشرين السورية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو- أغسطس ٢٠٠٦) في: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن، العدد الثالث، يوليو/سبتمبر، ٢٠٠٧، ص ص ١٧٧-٢٤٧.

١٨- المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٠.

19- **Rens Vliegenthart and Liesbet Van Zoonen (2011)** Power to the frame: Bringing Sociology back to frame analysis in: European Journal of Communication, Vol 26, No (2) P.P 101-115.

20- **Darke, Laura E, (1996)**: Communicative framing theory in conflict Resolution, Communication Research, vol. 23, No. 3,
P. P 297-303.

21- **Reese, S. (2001)** Framing public life: a bridging model for media Research in S. Reese, O. Gandy & A. Grant (Eds.), framing public life. PP 70-71. Mahwah NJ: Erbaum.

*** قام بتحكيم أداة البحث كل من:**

أ.د. اعتماد خلف معبد	الأستاذ بمعهد الدراسات العليا للطفولة – جامعة عين شمس.
أ.د. جيهان يسري	أستاذ الإذاعة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة
أ.م.د. حسن على خليل	أستاذ الإعلام التربوي المساعد كلية التربية النوعية – جامعة القاهرة
أ.م.د. سهير صالح إبراهيم	أستاذ الإعلام التربوي المساعد كلية التربية النوعية – جامعة القاهرة